الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الإقتصاية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
رقم :

ميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
فرع : العلوم الاقتصادية
تخصص: نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب(ة):

حساني إنتصار

خضار أشواق

تحت عنوان

أهمية أدوات التحليل المالي في تقييم أداء البنوك

- دراسة حالة بنك السلام الجزائري – 2016-2017

لجنة المناقشة:

د/ لقليطي لخضر	جامعة المسيلة	رئيســـا
أ/ غانم هاجرة	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
أ / هادف حيزية	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/ 2019

دعـــــاء

قال الله تعالى : ﴿ الرحمن علم القرآن ، خلق الإنسان علمه البيان ﴾

سورة الرحمن

اللهم لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا باليأس إذا فشلت ،

وذكرني دائما أن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح

اللهم إذا أعطيتني النجاح لا تفقدني تواضعي ، وإذا أعطتني تواضعا لا

تفقدني اعتزازي بكرامتي

وأجعلني من الذين إذا أعطوا شكروا

وإذا أذنبوا استغفروا

وإذا تقلبت بهم الأيام اعتبروا

شكر وعرفان :

بسم الله الذي نزل القرآن وبه عرفنا الايمان

وبسم الايمان الذي يتوكل الإنسان والحمد لله والصلاة على رسول الله وبعد :

أولا قبل كل شيء أشكر المولى عز وجل على سائر نعمه وفضله العظيم أن وفقني وقدرني على إتمام هذا العمل ثم وقوفا عند قوله صلى الله عليه وسلم (من لم يشكر الناس لم يشكر الله) أتقدم بالشكر إلى كل من مد لي يد العون لإتمام هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية الذين رافقونا طيلة مسارنا والأستاذة المشرفة غانم هاجر

كما أتقدم بجزيل الشكر للسادة أعضاء اللجنة لتفضلهم للمشاركة في اللجنة وإغناء هذا البحث بملاحظاتهم القيمة فلهم كل الاحترام والتقدير

الإهداء :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين والسائرين على نهجه إلى يوم الدين وبعد :

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا)

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء ، إلى قرة عيني ، أعز ما أملك في هذه الدنيا ، إلى من تحملت من أجلي الصعاب وكانت سندي في هذه الحياة أمي الحبيبة

إلى الذي منحني من جهده وعنايته ، إلى من اكتوى بلسعات الدنيا من أجلي ، إلى نور قلبي أبي أطال الله في عمره

إلى أعز ما وهبني الله إخوتي وأخواتي حفظهم الله

إلى توأم روحي ورفيقة دربي ، إلى من رافقتني منذ أن حملنا حقائب صغيرة ومعا سرنا الدرب خطوة بخطوة وما تزال ترافقني حتى الآن أختي منال

إلى خطيبي العزيز وزوجي المستقبلي عمر حفظه الله

إلى كل من لقاني بهم القدر وجعلنا أصدقاء وأخص بالذكر صديقاتي : أشواق ، نسيمة ، وداد ، سارة ، هاجر ، سارة ، إيمان ، سعاد ، حسيبة ، حنان

إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

إلى كل من حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي

إنتصار

فهرس المحتويات

شكر وتقدير	**I**
الإهداء	**II**
الفهرس	**III**
فهرس الجداول والأشكال	**IV**
مقدمة	**أ–د**
الفصل الأول : مدخل عام للتحليل المالي	
تمهيد	**06**
المبحث الأول : عموميات حول التحليل المالي	**07**
المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي	**07**
المطلب الثاني : مقومات التحليل المالي	**08**
المطلب الثالث : أهداف التحليل المالي	**08**
المطلب الرابع : منهجية التحليل المالي	**10**
المطلب الخامس : خطوات ومجالات التحليل المالي والعوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي	**12**
الفرع الأول : الخطوات المتبعة في التحليل المالي	**12**
الفرع الثاني : مجالات التحليل المالي	**12**
الفرع الثالث : العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي	**13**
المبحث الثاني : أدوات التحليل المالي	**15**
المطلب الأول : قوائم مالية	**15**
الفرع الأول : تعريف القوائم المالية	**15**
الفرع الثاني : أنواع القوائم المالية	**15**
الفرع الثالث : أهداف القوائم المالية	**16**
المطلب الثاني : التحليل المالي المقارن	**17**
المطلب الثالث : التحليل بالإسناد إلى رقم قياسي	**17**
المطلب الرابع : ماهية الميزانية	**18**

الفرع الأول : تعريف الميزانية	**18**
الفرع الثاني : أنواع الميزانية	**19**
الفرع الثالث : شكل الميزانية	**20**
المطلب الخامس : المؤشرات المالية	**22**
المبحث الثالث : عموميات حول تقييم الأداء	**24**
المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء	**24**
المطلب الثاني : أهداف تقييم الأداء	**25**
المطلب الثالث : خطوات تقييم الأداء	**26**
المطلب الرابع : أهمية تقييم الأداء	**27**
المطلب الخامس : التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء	**28**
خلاصة الفصل الأول	**29**
الفصل الثاني : دراسة حالة بنك مصرف السلام الجزائري	
تمهيد	**31**
المبحث الأول: التعريف ببنك السلام الجزائري.	**32**
المطلب الأول: بنك السلام الجزائري.	**32**
المطلب الثاني: أساليب التمويل في بنك السلام.	**34**
المطلب الثالث: عوائق العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر.	**43**
المبحث الثاني : دراسة القوائم المالية لبنك السلام باستخدام أدوات التحليل المالي	**44**
المطلب الأول : التحليل الأفقي للقوائم المالية لبنك السلام	**44**
المطلب الثاني : التحليل باستخدام مؤشرات تقييم الأداء	**50**
خاتمة	**58**
قائمة المراجع	**60**
الملاحق	
ملخص الدراسة	

فهرس الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شكل الميزانية	**20**
02	عناصر الأداء	**24**
03	إجراءات تنفيذ المرابحة بين البنك والعميل	**37**

فهرس الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التحليل الأفقي للأصول 2017/2016 (الميزانية بآلاف الدينار الجزائري)	**45**
02	التحليل الأفقي للخصوم	**48**
03	بعض مؤشرات الربحية مصرف السلام مقارنة بمؤشرات القطاع المصرفي في 2016-2017.	**50**
04	مؤشرات كفاية رأس مال لدى المصرف السلام في الفترة 2016-2017	**52**
05	مؤشرات السيولة : مصرف السلام مقارنة بمؤشرات القطاع المصرفي في الفترة 2016-2017	**54**
06	مؤشرات الكفاءة لمصرف السلام في الفترة 2016-2017	**55**
07	بعض مؤشرات توظيف موارد مصرف السلام 2017/2016	**55**

مقدمة عامة

مقدمة:

مع تراجع دور البنوك في الدول المتقدمة أمام مد سوق رأس المال، والمنافسة من جانب المؤسسات المالية الأخرى في مجالات الوساطة المالية والاستثمار والتمويل ومع عدم كفاءة الأسواق المالية أو حداثتها في الكثير من الدول النامية فإن المؤسسات المصرفية تظل من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثيرا وهذا لدورها الوساطي والحيوي بين أصحاب الفائض والعجز التمويلي ولما تمثله كآلية ملائمة لتحويل مدخرات الجمهور إلى استثمارات في آلات ومعدات و بنى تحتية وبضائع وخدمات فتقدم بذلك الفرصة للاقتصاد الوطني للنمو وتحسين المستوى المعيشي للسكان الذي يمثل الهدف الأسمى لأية سياسة اقتصادية.

ونظرا للتغير المستمر للبيئة المحيطة بالمؤسسة المصرفية ومع تسارع خطوات التحرر والانفتاح في ظل الثورة التكنولوجية في ميدان الاتصالات والمعلومات، أصبح العمل المصرفي أكثر صعوبة وتعقيدا مما كان عليه في الماضي فالبنوك الناجحة هي التي ترتكز على التميز في أسلوب وجودة الخدمات التي تقدمها تلبية لاحتياجات عملائها المتنوعة والمتجددة وهو ما يضمن لها في النهاية تعميق الرضا لديهم وكسب ولائهم ، من خلال التوظيف الأمثل لمواردها وإمكاناتها واستخدام التكنولوجيا المصرفية المتطورة مع الابداع في أسلوب وزمان ومكان تقديم الخدمة وبالاستعانة بالمهارات البشرية ذات التكوين الجيد والقدرة والكفاءة على التعامل مع الجمهور.

لقد تمكنت الجزائر عبر مسار الإصلاحات من قطع شوط كبير في سبيل إعادة هيكلة الأطر الاقتصادية والمؤسسية والقانونية لنظامها المصرفي، إلا أن موضوع التطوير ورفع مستوى أدائه لا يزال قائما، خاصة مع تبنيها خيار اقتصاد السوق والانفتاح على دول العالم والتحضير لانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وما سيتبع ذلك من تحرير ورفع الاجراءات الحمائية عن القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع الخدمات المالية والمصرفية وهو ما سيفرض بالتأكيد صعوبات وتحديات كبيرة، ويكرس المنافسة غير المتوازنة أمام البنوك العمومية بدخول المصارف العالمية السوق الجزائري، لكونها كيانات عملاقة تمتلك مقومات الصناعة المصرفية الحديثة، وتقدم خدمات متطورة ومبتكرة متماشية مع تغيرات البيئة المحيطة ومستفيدة من التطور الكبير في مجال التكنولوجيا لذا فإنه من الضروري الاهتمام بموضوع تقييم الأداء في البنوك الوطنية لكشف مواطن القصور والقوة في توظيف الموارد والمساعدة في تقويم عملها والرفع من مستوى كفاءتها وفعاليتها وتعزيز قدراتها التنافسية وبالتالي ضمان الاستمرارية.

1- إشكالية البحث :

انطلاقا من كل ما سبق تتبلور معالم الإشكالية الرئيسية لبحثنا هذا والمتمثلة في :

- ما مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم أداء البنوك ؟.

ولإثراء هذه الإشكالية علينا الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهو الدور الذي يلعبه التحليل المالي في ضمان إستمرارية البنك وتطوره.
- ماهي أدوات التحليل المالي التي نستطيع من خلالها تقييم الأداء.
- ماهي أهم النسب و المؤشرات

2- فرضيات البحث :

- التحليل المالي هو الركيزة الأساسية لبقاء البنك وتطوره فعدم الاهتمام باستخدامه في البنوك يؤدي إلى انخفاض الإدارة في استخدام أصولها الثابتة .
- أدوات التحليل المالي لها فعالية في تقييم الوضعية المالية للبنك فاستعمالها يمكن من الكشف عن نقاط القوة والضعف في البنك ومنه اتخاذ القرارات الصائبة .

3- أسباب اختيار الموضوع :

هناك العديد من الأسباب ولكننا سنقوم بعرض أهمها :

- الرغبة الشخصية للتعرف والإحاطة بهذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحظى بها
- توافق الموضوع مع التخصص العلمي الذي ندرسه
- محاولة التعرف على أدوات التحليل المالي المطبقة على مستوى البنوك

4- أهداف البحث :

- في الأخير الهدف من وراء هذا البحث بصفة أساسية هو تقييم الأداء المالي لبنك السلام ، ويمكن تحقيق هذا الهدف الرئيسي من خلال الأهداف الفرعية الموالية .
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للبنك محل الدراسة .

- إبراز أهمية التحليل المالي كونه تقنية من تقنيات عملية إتخاذ القرار
- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي من أجل تقييم الأداء المالي للبنك محل الدراسة .
- الحصول على أكبر قدر من المعارف النظرية المكتسبة و إسقاطها على الحالة التطبيقية .

5- أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث في العناصر التالية :

- التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت لوقتنا الحالي تلاقي اهتمام كبير في ميدان التسيير والإدارة المالية .
- التحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تحديد مواطن القوة قصد تطويرها والضعف قصد تفاديها وتصحيحها .
- يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي من خلالها يتم تقييم الأداء المالي للبنوك.

6- منهج البحث :

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة على مستوى هذا البحث ومن أجل تحقيق أهدافه تم الاعتماد على المنهج الوصفي على مستوى هذه المذكرة قصد الإلمام بمختلف جوانب موضوع التحليل المالي سواء تعلق الأمر بالمفاهيم المرتبطة بموضوع التحليل المالي وكذا أدوات التحليل المالي المستخدمة و إعطاءه نظرة شاملة عنها دون أن ننسى مختلف المفاهيم المرتبطة بتقييم الأداء بالإضافة إلى ذلك تم الاعتماد عليه على مستوى الفصل الثاني بغية التعرف على مدى فعالية أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للبنك محل الدراسة .

7- حدود البحث :

تتمثل حدود البحث فيما يلي :

- **الحدود الزمنية** : تم حصر مجال الدراسة في سنتي 2016و 2017
- **الحدود المكانية** : تمت هذه الدراسة على مستوى بنك السلام الجزائري .

8- هيكل الدراسة :

قصد الإلمام بالجوانب الرئيسية للدراسة وقصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختيار الفرضيات الموضوعية تم تقسيم البحث الى فصلين أحدهما نظري والأخر تطبيقي كمايلي :

- **الفصل الأول** :تناولنا في هذا الفصل أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالتحليل المالي ومقوماته وأهدافه وأهميته كذلك أدوات التحليل المالي المستخدمة في عملية التقييم كما تطرقنا في المبحث الثالث إلى تقييم الأداء المالي

- **الفصل الثاني** : في هذا الفصل حاولنا إسقاط أهم ما جاء في الدراسة النظرية على بنك السلام الجزائري خلال سنتي 2016و 2017

الفصل الأول
مدخل عام للتحليل المالي

تمهيد:

التحليل المالي واحد من الأساليب المهمة المستخدمة في تقييم الأداء سواء في منشآت الأعمال أو البنوك التجارية، ويعد من أهم مواضيع الإدارة المالية، وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم فهو يتألف من مفاهيم وطرق ووسائل تسمح لنا بإعطاء فكرة واضحة حول الوضعية المالية للبنك والأخطار التي تواجهه وتاريخيا يعتبر التحليل المالي وليد الظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي، وهي فترة كساد كبير ساد الولايات المتحدة الأمريكية، وأدى إلى ظهور بعض عمليات الغش والخداع على إثر انهيار بعض المؤسسات، الأمر الذي أوجد الحاجة إلى ضرورة نشر المعلومات المالية عن الشركات، وبالتالي ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية هي وظيفة التحليل المالي.

كما له أهمية في إبراز نقاط القوة ومواطن الضعف في استغلال الموارد والمساعدة في اتخاذ الإجراءات التصحيحية بهدف تحسين الأداء وضمان الاستمرارية انطلاقا من الدور الأساسي للبنوك التجارية في تخصيص الموارد والمساهمة في النمو والرخاء الاقتصادي إضافة إلى التغيرات المستمرة في البيئة المحيطة بالعمل المصرفي نظرا لأهمية موضوع تقييم كفاءة البنك التجاري في توظيف الموارد المتاحة، والوظائف التقليدية وغير التقليدية التي تقوم بها كما سيتم فيه التطرق إلى التحليل المالي وأساليبه وأدواته المختلفة، ودوره في تقييم أداء البنك التجاري وذلك بهدف إبراز نقاط القوة والضعف في استغلال الموارد باستخدام القوائم المالية من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي.

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي.

المبحث الثالث: عموميات حول تقييم الأداء

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم مهام الوظيفة المالية وهو عبارة عن قراءة ودراسة وترجمة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ثم تحليلها لفهم مضمونها وإعطاء صورة تساعد على فهم الهيكلة المالية.

وتكمن أهمية التحليل المالي في اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة وتشخيص الحالة المالية للمؤسسة وتقييم الأداء المالي للمؤسسة.[1]

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

هناك عدة تعريفات للتحليل المالي من أهمها مايلي:

– التحليل المالي هو عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر.

– ويعرف أيضا أنه مرحلة دراسة وتشخيص الحالة للمؤسسة أي تحليل النشاط والمردودية والتوازن المالي وتمويل المؤسسة عن طريق تحليل المعطيات التاريخية الماضية أي دراسة تفصيلية للبيانات المالية والقيام بتقديرات وتنبؤات تخص مستقبل المؤسسة وعلى أساسها يتم اقتراح إجراءات لتحسين هذه الوضعية.

– التحليل المالي بصورة مبسطة هو مجموعة من الأساليب والطرق الرياضية والاحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوفات المالية من أجل تقييم أداء المؤسسة والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون عليه في المستقبل. [2]

* "كما يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة "مالية أو تشغيلية" وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل".

[1]–مفلح عقل، مقدمة في التحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان 2000، ص 79.

[2]– أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبة المالية الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع 2010 عمان، الأردن ، ص 49.

المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي [1]

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المقومات والمبادئ التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه، ولعل أبرز هذه المقومات هي:

* التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي.

* تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها.

* تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت.

* التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يصار استخدامها بصورة سليمة بمعنى أن يؤدي التحليل إلى نتيجة غير قابلة للتأويل وإعطاء تفسيرات متباينة.

* تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالشركة بالإضافة إلى ذلك لابد أن يكون مؤهلا من الناحية العلمية والعملية، وقادرا على تفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.[2]

المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي

تختلف أهداف التحليل المالي من مؤسسة إلى أخرى كما تختلف حسب المحلل المالي سواء كان تحليلا خارجيا (المتمثل في البنوك، رجال الأعمال أو مصلحة الضرائب) أو تحليلا داخليا على مستوى المؤسسة ككل لذا يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى الأهداف التالية من خلال عملية التحليل:

أ- الأهداف الداخلية:[3]

- البحث عن شروط التوازن المالي وقياس مردودية الأموال المستمرة.

- معرفة المركز المالي للمؤسسة والتنبؤ بالأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية.

- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية للفترة تحت التحليل وبصفة عامة إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة وقت التحليل.

---

[1]-عبد الحليم كراجة ومن معه، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2006، ص 157.

[2]- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله فلسطين، 2008 ص 9.

[3]- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي للدارة المالية، دار المحمدية العامة، الجزائر 1999، ص 11، 13.

– تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة.

– إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مداولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أد إلى ظهورها بالكميات والكيفيات الي هي عليها مما يساعدنا على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة.

– تنظيم ووضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في الرقابة العامة لنشاط المؤسسة وجعلها كذلك كأساس للتقديرات المستقبلية مثل الميزانية التقديرية للاستثمارات.

– توفير المعلومات والبيانات لسياسة المؤسسة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية في الوقت المناسب منها قرارات الاستثمار، الاختيار بين وسائل التمويل وسياسة القروض باتجاه العملاء، توزيع الأرباح وتغيير رأس المال.

ب – الأهداف الخارجية: [1]

– تعتمد البنوك على التحليل المالي خاصة في أخذ القرارات الخاصة بالأقراض أين يطلب من المؤسسة تقديم تقارير عن سيولتها لغرض معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.

– مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع وإظهار نقاط القوة والضعف التي تتميز بها المؤسسة.

– تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.

– تقييم النتائج المالية حيث بواسطتها يمكن تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة هذه الأهداف المرجوة من التحليل المالي قد تختلف حسب المحلل المالي ولكن بصفة عامة ينتظر هذا الأخير أن يجيب على السؤال التالي:

* هل الهياكل المالية للمؤسسة متوازنة؟

ويتشعب هذا السؤال إلى مشكلتين أساسيتين

فالأولى مرتبطة بمعرفة إمكانية المؤسسة على مواجهة التزاماتها على المدى القريب وهذا ما يستدعي دراسة وضعية الخزينة أي دراسة السيولة المتاحة لديها.

[1]– باديس بن عيشة، التحليل المالي، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية 1996، ص 7.

المطلب الرابع: منهجية التحليل المالي

عتمد المحلل عن قيامه بعملية التحليل على مجمعة من الخطوات المتابعة التي تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، وهي تبدأ بتحديد الهدف أو الغرض من التحليل وتنتهي بوضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل وفيما يلي الخطوات اللازمة لعملية التحليل: [1]

1- تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل: يبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي يسعى المحلل للتعرف عليها، ويعتبر هنا التحديد ضرورة هامة لبدء صحيح لعملية التحليل، لأنه يجنب المحلل العمل غير اللازم ويمكنه من تركيز جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة.
2- تكوين مجموعة من الأسئلة الدقيقة تكون إجاباتها ضرورية لتحقيق الهدف المحدد مسبقا.
3- تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي: فحتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها، لابد أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية عدة سنوات متتالية، لأن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة عن الاتجاه العام للأداء.
4- تحديد أداة أو أدوات التحليل المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج بأسرع وقت: هذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي للشخص الذي يقوم بعملية التحليل ومقدار درايته بالأساليب المختلفة لعملية التحليل.
5- استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرارات أو الأجواء المطلوب:

تعتبر هذه الخطوة الأصعب والأكثر أهمية، وتحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق ولا يمكن استبدال هذا الجهد بعملية ميكانيكية إلا أن التعريف الصحيح للمشكلة والتحديد المناسب للأسئلة المتوجب الإجابة عليها، والمهارة في اختيار الأدوات التحليلية المناسبة ستقود بلا شك إلى تفسير معقول لنتيجة التحليل.

6- اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج، ولا مانع من استعمال أكثر من معيار إذا استدعى الأمر ذلك.
7- تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية.
8- تحديد أسباب الانحراف وتحليلها.

[1]- أيمن الشنطي، عامر الأشقر، الإدارة والتحليل المالي، عمان دار البداية 2008، ص 176.

9- وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

ومن النادر جدا أن يتاح للمحلل جميع الحقائق عن الحالة التي يقوم بتحليلها لذا نجد أن معظم المحللين يعملون في ظل ظروف غير مؤكدة بسبب عدم كفاية المعلومات وفي مثل هذه الظروف لا يكون دور التحليل المالي إلا التقليل من حالة عدم التأكد وليس إلغائها كليا.[1]

وعند كتابة المحلل لتقريره، عليه أن يراعي ترتيب أفكاره وتسلسل منطقه كما يجب عليه مراعاة طريقة عرضه على القارئ، حيث يميز التقرير وبشكل واضح بين تفسيرات واستنتاجات المحلل والحقائق والمعلومات التي استندت إليه هذه التفسيرات والاستنتاجات وذلك ليتمكن القارئ من متابعة المنطق الذي اتبعه المحلل في الوصول إلى استنتاجاته، وليتمكن من إبداء رأيه إذا اختلف مع المحلل هذا ومن المناسب أن يضمن المحلل تقريره البنود التالية:

أ- معلومات عن خلفية المؤسسة موضوع التحليل والصناعة التي تنتمي إليها والمحيط الاقتصادي الذي تعمل فيه.

ب- المعلومات المالية وغير المالية المستعملة في التحليل.

ت- الاقتراحات الخاصة بالظروف الاقتصادية والظروف الأخرى التي وضعت استنادا إليها التقديرات الخاصة بالتحليل.

ث- تحديد الإيجابيات والسلبيات الكمية منها والنوعية التي يراها المحلل في عناصر التحليل الأساسية.

ج- الاستنتاج الذي يخرج به المحلل نتيجة العمل التحليلي الذي قام به.[2]

[1]- أيمن الشنطي، عامر شقر، المرجع السابق ص 177.

[2]- المرجع نفسه ، ص 178 – 179.

المطلب الخامس : خطوات ومجالات التحليل المالي والعوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي

الفرع الأول : الخطوات المتبعة في التحليل المالي

يمر التحليل بمجموعة من الخطوات وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهمية ودرجة التفصيل المطلوبة فيه ، ويتفق معظم الباحثين في التحليل على أن خطواته هي :[1]

- تحقيق هدف التحليل بدقة : من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي

الوصول إليه ، ومدى أهمية هذا الهدف و تأثيره ،ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى ، فنجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة .

- **اختيار أسلوب التحليل المناسب** : تتعدد أساليب التحليل المالي المتاح أمام المحلل ، منها استخدام أسلوب النسب المالية ، وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها ، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب .

- **تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي** : في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي ، بمعنى أوضح تحدد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها .

- **التوصل إلى الاستنتاجات** : تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي في أبداء رأي فني

محايد ، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

- **صياغة التقارير** : التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العلمية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي

التي تتناسب مع نتائج المتوصل إليها .

الفرع الثاني : مجالات التحليل المالي

يستعمل التحليل في المجالات التالية :

- **التخطيط المالي** :

تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة نصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة ،وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المخطط المالي عند وضع المخطط ، ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.

[1] –عبد الغفار حنفي ، مرجع سبق ذكره ص 69.

● **تحليل تقييم الأداء** : تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة ،و الاتجاهات التي تتخذها في النمو ، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى ، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة ،المستثمرين و المقرضين .

●**التحليل الإئتماني** : يقوم بهذا التحليل المقرض ، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض ، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة إستنادا إلى نتيجة هذا التقييم ، وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الادوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكن المقرض من اتخاذ القرار المناسب .

●**التحليل الاستثماري** : إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات ،ومنح القرض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ،ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم و كفاية عوائدها ، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم و السندات فحسب, بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها و الكفاءة الإدارية التي تتحلى بها و الاستثمارات في مختلف المجالات.

●**تحليل بعض الحالات الخاصة** : من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها ، التصفية و الانضمام و الاندماج والشراء والتقييم وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات ، و

الأصول والخصوم لكل مؤسسة بإضافة إلى تحليل المركز المالي و الاستثماري و الائتماني والسوقي لكل مؤسسة ، لما يترتب على هذه الحالات الخاصة من اختفاء شخصية بعض المؤسسات وظهور شخصيات جديدة وتغيير وتبديل على الهيكل المالي الأساسي لكل مؤسسة .[1]

الفرع الثالث :العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي

هناك مجموعة من العوامل ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي يمكن إبراز أهمها فيما يلي :[2]

● **الثورة الصناعية** :

أظهرت الثورة الصناعية في أوربا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الأرباح ووفرات الإنتاج ، وبذلك تطور حجم المؤسسات من مؤسسات فردية صغيرة إلى شركات مساهمة كبيرة تتجمع مدخلات ألاف من مساهمين لاستثمارها على نطاق واسع ، ولقد اضطر هؤلاء المساهمين نظرا لنقص خبرتهم إلى تفويض

[1]– هيثم محمد الزعبي الإدارة والتحليل المالي ، الطبعة الأولى ، عمان ،دار الفكر ، 2000،ص 159-160.

[2]–حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي : تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ، عمان :مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،2004ص 22-24. .

سلطة إدارة الشركات إلى مجلس إدارة في أداء مهمتها ، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج لتحديد جوانب القوة والضعف في المركز المالي لها نتيجة أعمالها .

- **الائتمان :**

دفع انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل البنوك التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي و النقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان ، ولذلك ظهرت الحاجة إلى ضرورة تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تتوصل البنوك إلى قرار منح القرض أو عدم المنح . ومن أجل هذا فقد أنشأت الكثير من البنوك وحدات خاصة مهمتها القيام بتحليل القوائم المالية للمؤسسات التي تطلب القرض .

- **أسواق الأوراق المالية:**

تهتم أسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية ، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في أوراق المالية ،كما أنهم أكثر الأطراف تعرضا للمخاطر ، ولذلك يحتاج المستثمرون الى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرون تقوم الأسواق المالية بتحليل حسابات تلك المؤسسات لتحديد مدى قوتها أو ضعفها و على ضوء تلك النتائج يتحرك الكلب و العرض للأوراق المالية في السوق

- **تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية :**

إن نجاح شركات المساهمة كوسيلة لاستثمار المدخرات يتوقف على حماية المستثمرين من تلاعب المسيرين ، لذا فقد اهتمت الحكومات بإصدار القوانين لضمان هذه الحماية سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات ، أو نشر القوائم المالية على الجمهور اعترافا منها بأحقية إطلاع الأطراف الخارجة ، المساهمين وغيرهم عليها [1].

[1]–حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي ، تقييم الأداء والتبؤ بالفشل ، مرجع سبق ذكره ، ص22،24.

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي

هناك أدوات عديدة تستخدم عادة في مجال تحليل القوائم المالية وتفاوت هذه الأدوات فيما بينها إنما يعكس تفاوتا في درجة التحليل المطلوبة، وكذلك تفاوتا في مجالات استخدام نتائج التحليل بالإضافة إلى تفاوت احتياجات مستخدمي القوائم المالية، ويمكن لنا تلخيص الأدوات الأساسية في تحليل القوائم المالية.

المطلب الأول: القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها متابعة مستمرة لكل التطورات المالية بتعدد الجهات التي تستخدم القوائم المالية سواء في عملية اتخاذ القرارات أو القيام ببعض التنبؤات والدراسات اللازمة لاتخاذ القرارات.

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

أولا: القوائم المالية هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، الأداء، خزينة المؤسسة في نهاية الدورة. [1]

ثانيا: القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة، والتي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج.[2]

الفرع الثاني: أنواع القوائم المالية

1- قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية): تعتبر قائمة المركز المالي بمثابة تقرير يوضح المعلومات الخاصة باستثمارات المنشأة المتمثلة في الأصول ومصادر هذه الاستثمارات المتمثلة في الدائنين وحقوق أصحاب المنشأة أو الملكية وهذه المعلومات التي تقدمها قائمة المركز المالي تستخدم بواسطة أطراف مختلفة وفي أغراض متباينة منها تقييم العائد على الاستثمارات وتحليل العلاقة بين البنود المختلفة وكذلك تحديد سيولة وقدرة الشركة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل ومن العناصر الرئيسية قائمة المركز المالي ثلاث هي: الأصول: وهي الموجودات التي تمتلكها الشركة سواء كانت مادية قصيرة لأجل أو مادية

[1]- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012، ص 35.

[2]- شناي عبد الكريم، تكيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009، ص 43.

طويلة الأجل الملموسة وغير الملموسة وتستخدم في عمليات الشركة سواء التشغيلية أو الاستثمارية. الخصوم: وهي الالتزامات التي على الشركة لأطراف خارجية وتشمل الخصوم المتداولة، والخصوم طويلة الأجل.

3- حقوق الملكية: وهي الالتزامات على الشركة لأصحاب الشركة أي المساهمين وتشمل على رأس المال المتمثل بالقيمة الإسمية للأسهم المصرة ورأس المال الإضافي والأرباح المحتجزة وهي الاحتياطات التي تقتطعها الشركة من الأرباح لمواجهة الطوارئ.[1]

الفرع الثالث: أهداف القوائم المالية

تنحصر أهم أهداف القوائم المالية فيما يلي:

- الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنشأة والتي تساعد الفئات المختلفة في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تحقق أهدافها.
- تمكين مستخدمي القوائم من التنبؤ بالنسبة للتطورات والأوضاع الاقتصادية المستقبلية للمنشأة وقدرتها على تحقيق التدفقات النقدية وسداد التزاماتها وتوزيع الأرباح على المساهمين.
- تقييم قدرة المنشأ على استخدام أموالها وتحقيق أهدافها وتقييم كفاءة الإدارة بالقيام بالمسؤوليات الموكلة إليها، الأمر الذي يعتبر مؤشرا على قدرة المنشأة على مواجهة منافسيها والحفاظ على بقائها واستمراريتها.
- تهدف القوائم المالية التي توفر معلومات عن المركز المالي وأداء المنشأة والتغيرات في المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- توفير الحاجات العامة لمعظم مستخدمي القوائم المالية ومع ذلك فهي لا توفر كافة المعلومات الي يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية لأن هذه القوائم تعكس فقط وإلى حد كبير الآثار المالية للأحداث والعمليات السابقة.
- ويمكن تلخيص أهم أهداف القوائم المالية في ثلاث نقاط رئيسية هي:
- تكون مفيدة للمستخدمين والدائنين المرتقبين والمستخدمين الآخرين في اتخاذ قرارات الاستثمار والإئتمان وما إلى ذلك من قرار بشكل رشيد.
- تساعد المستثمرين والدائنين الماليين المرتقبين والمستخدمين الآخرين على تقدير مقدار وتوقيت ودرجة التأكد من المتحصلات النقدية المتوقعة من التوزيع أو الفوائد أو تلك المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلية.
- تتعلق بالموارد الاقتصادية للمنشأة والمطالبات على هذه الموارد وعن آثار المعاملات والأحداث والظروف التي تؤدي لتغير المنشأة والمطالبات المترتبة عليها.

[1]- خلدون إبراهيم الشريفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 102.

المطلب الثاني: التحليل المالي المقارن

هو مقارنة الأرقام الموجودة في القوائم المالية لسنوات متعددة تصل من خلالها لقيمة التغير في كل بند وتحسب كمايلي: [1]

قيمة التغير في البند = القيمة الجديدة – القيمة القديمة نحسب كمايلي التغير النسبي كمايلي:

لتغير النسبي للبند = قيمة التغير في البند / قيمة البند القديمة × 100 %و هناك نوعين من التحليل المقارن:

1*تحليل مقارن أفقي: يتضمن التحليل الأفقي لعدة نسب صياغة كل عنصر من عناصر القائمة المراد تحليها أفقيا بشكل نسبة مئوية من قيمة العنصر نفسه في نسبة الأساس وذلك لمعرفة النمو أو الثبات أو التراجع في ذلك العنصر عبر الزمن ويساعد هذا النوع على:

-اكتشاف سلوك النسبة.

- تقييم إنجازات ونشاط الشركة في ضوء هذا السلوك.

2*التحليل الرأسي: يتضمن هذا التحليل تحويلا للأرقام المالية المختلفة في القائمة إلى نسبة مئوية من الرقم المالي الرئيسي في تلك القائمة ولكل فترة مشمولة في التحليل يتم التعارف على أن يكون الرقم المالي الرئيسي في قائمة الدخل هو رقم صافي المبيعات الميزانية العمومية رقم مجموع الأصول نظرا لأهمية هذين الرقمين الماليين وشمولهما ويساعد هذا النوع من معرفة نقاط القوة والضعف الموجودة في الشركة.

المطلب الثالث: التحليل بالإسناد إلى رقم قياسي

تقوم هذه الطريقة على اعتبار إحدى سنوات التحليل أساسا للمقارنة وسنة للأساس، وأن تعتبر كل عنصر فيها أساسا يمثل 100 % ومن الأفضل اختيار سنة الأساس بحيث تكون سنة عادية بدون زيادة أو انخفاض غير عاديين وعادة ما تستخدم هذه الطريقة عندما يشمل التحليل المالي أكثر من سنتين وميزتها تمكين المحلل من معرفة فلسفة الإدارة وسياستها من خلال أرقام الميزانية: [2]

مثال: إذا كان النقد في سنة الأساس 12000 دينار النقد في السنة التالية: 18000 دينار.

[1]- خلدون إبراهيم الشريفات، إدارة وتحليل مالي، ص 107، 119.

[2]- عبد الحليم كراجه، مرجع سبق ذكره، ص 178.

فإن الرقم القياسي للنقد 12000/18000 × 100% = 150 % أي هناك زيادة في النقد بنسبة 50 %

أما إذا كان النقد في السنة التالية هو 9000 دينار 9000 ×100 / 100/1200 = 75 %

أي هناك نقصا في النقد بنسبة 25[1] %

المطلب الرابع: ماهية الميزانية

الفرع الأول: تعريف الميزانية

هي توقع وإجازة للنفقات العامة و الإيرادات العامة عن مدة مستقبلية غالبا تكون سنة.[2] تعريف ميزانية الدولة: هي تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة سنة مالية مقبلة ويصدر سنويا قانون يربطها وذلك بعد أن ينهي المجلس التشريعي من اعتماد مشروعها الذي تقدمه الحكومة.[3]

ويمكن أن نلخص من خلال هذين التعريفين إلى أن:

الميزانية تقدير مفصل ومعتمد لمصروفات الدولة وايراداتها لمدة مستقبلية وهي السنة وقد أصبحت الآن الأداة الرئيسية التي تستخدمها الدولة في السياسة المالية لتحقيق برامجها الاقتصادية والاجتماعية نستخلص أن:

- الميزانية تتضمن خطة الإنفاق المقترحة ووسائل تمويلها.
- الميزانية تقدير مفصل للنفقات والإيرادات العمومية.
- أن الميزانية وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية فهي عبارة عن برنامج العمل الذي تقدم له الحكومة أمام السلطة التشريعية وموافقة هذا الأخير على ميزانية تعد إجازة لدفع المصروفات التي تتضمنها وتحصيل الإيرادات اللازمة لهذا الغرض.[4]

[1]- مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص 271.

[2]- السيد عبد المولي، المالية العامة، الأدوات المالية 1975، ص 473.

[3]- عبد المنعم موزي، المالية العامة والسياسات المالية، الإسكندرية، توزيع المنشأة المعارف ص 414 .

[4]- عبد المنعم موزي، المرجع نفسه، ص 414.

الفرع الثاني: أنواع الميزانيات

1- الميزانية المالية وميزانية المشروعات الخاصة: ميزانية المشروع تظهر في العمليات الاقتصادية التي يقوم بها المشروع حيث تظهر كل العمليات التي تؤدي إلى تغير الواقع الاقتصادي، المركز المالي –لهذه المشروعات تنشأ به الميزانية العامة مع الميزانية الخاصة – مشروع خاص- في أن كلا منهما يعد تقدير للمبالغ المنتظر تحصيلها وموارد هذا التحصيل وذلك من خلال فترة قادمة غالبا ما تكون السنة، وتختلفان في أن الميزانية العامة تتضمن عنصر الإجازة في حين أن الميزانية الخاصة ليست إلا توقعا فحسب.

2- الميزانية المالية والميزانية القومية الاقتصادية: الميزانية القومية عبارة عن مجموعة من التقديرات لما ينتظر أن يكون عليه كافة أوجه النشاط الاقتصادي في المجتمع في فترة زمنية مقبلة وذلك من خلال التوقعات الخاصة بحجم الدخل القومي في هذه الفترة تكوينه وتداوله وتوزيعه.[1]

3- الميزانية المالية والحساب الختامي: الحساب الختامي هو بيان للنفقات التي أنفقت فعلا والايرادات التي حصلت بالفعل في خلال فترة انقضت[2] وهكذا فإن الميزانية العامة تختلف عن الحساب الختامي باعتباره أن الأولى نظرة توقعية لفترة مقبلة، أما الثاني تتعلق بفترة زمنية قد انقضت بالفعل إلا أن الميزانية العامة تلتقي مع الحساب الختامي في أن موضوع كل منهما نفقات وإيرادات الدولة وفي أن كل ميزانية لابد أن يكون لها حساب ختامي.[3]

[1]- عادل أحمد حشيش، مقدمة في الاقتصاد العام، المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص 134.

[2]- عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 135.

[3]- مرجع سبق ذكره، ص 135.

الفرع الثالث : شكل الميزانية

الشكل رقم (01) : شكل الميزانية

ميزانية الأصول

	البند	المبالغ
1	الصندوق ،بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	
2	أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية	
3	أصول مالية قابلة للبيع	
4	تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	
5	تمويلات ممنوحة للزبائن	
6	أصول مالية ممسوكة إلى غاية تاريخ الاستحقاق	
7	ضرائب جارية –أصول	
8	ضرائب مؤجلة –أصول	
9	أصول أخرى	
10	حسابات التسوية	
11	المساهمة في شركات ، مؤسسات ووحدات	
12	عقارات مخصصة كودائع	
13	أصول ثابتة	
14	أصول غير ثابتة	
	فارق الاقتناء	
	مجموع الأصول	

الخصوم

	البند	المبالغ
1	البنك المركزي	
2	ديون اتجاه المؤسسات	
3	ديون اتجاه الزبائن للزبائن	
4	ديون ممثلة بسند	
5	ضرائب جارية –خصوم	
6	ضرائب مؤجلة –خصوم	
7	خصوم أخرى	
8	حسابات التسوية	
9	مؤونات على المخاطر والتكاليف	
10	اعانات .عتاد وإعانات أخرى استثمارات	
11	صندوق المخاطر المصرفية	
12	ديون مرتبطة	
13	رأس المال الاجتماعي	
14	علاوة على رأس المال	
15	الاحتياجات	
16	فارق التقييم	
17	فارق اعادة التقييم	
18	نتيجة مرحلة (+/-) نتيجة السنة المالية (+)	
	مجموع الخصوم	

المصدر : https://www.alsalamalgeria.com تاريخ الاطلاع : 2019/04/18

المطلب الخامس: المؤشرات المالية

1-1- العائد على رأس المال المستثمر:

يقارن العائد على رأس المال المستثمر (ROCE) مبلغ الربح بالمقارنة مع حجم الشركة، ويتم قياس حجم الشركة بقيم موجوداتها.[1]

العائد على رأس المال المستثمر = الربح / الموجودات العاملة × 100 % ولسوء الحظ هناك عدة طرق لتعريف كل من الأرباح والموجودات المستعملة (المستغلة) فيكن للربح أن يعني:

- الربح قبل الفائدة والضريبة (PBIT)
- الربح بعد الفائدة لكن قبل الضريبة، وعلى الأنشطة العادية فقط.
- الربح بعد الضريبة، وعلى الأنشطة العادية.
- الربح (قبل الضريبة أو بعدها) متضمنا البنود غير العادية من ربح أو خسارة علاوة على الربح العادي للمشروع.

ويمكن للأصول المستخدمة أن تعني:

- الأصول الثابتة بها في القيمة الدفترية زائدا ما في الأصول المتداولة للشركة (مجموع الأصول المتداولة ناقصا مجموع الالتزامات قصيرة الأجل) أي بعبارة أخرى مجموع الموجودات ناقصا الالتزامات قصيرة الأجل.
- الأصول الثابتة بصافي قيمتها الدفترية زائدا مجموع الأصول المتداولة.
- مجموع الأصول (الثابتة والمتداولة) ناقصا مجموع الالتزامات (الجارية وطويلة الأجل).
- يقصد بالالتزامات الجارية الظاهرة في ميزانية الشركة الدائنون: المبالغ التي تستحق خلال سنة مالية واحدة بينما يقصد بالالتزامات طويلة الأجل الدائنون: المبالغ التي تستحق بعد أكثر من سنة.

وعلى المحلل الائتماني أن يتخذ موقفا حول ما إذا كانت أصول أو موجودات المؤسسة يجب أن تتضمن الموجودات الثابتة غير الملموسة مثل الأسماء التجارية أو مصاريف التطوير، من المهم الثبات لغايات التحليل الإئتماني وإلا فقدت النسب المالية قيمتها للمقارنة عبر الزمن، أو للمقارنة مع مؤسساتأخرى في ذات الصناعة.

وثمة طريقة شائعة في قياس العائد على رأس المال المستثمر (ROCE) هي:

[1]- خالد أمين عبد الله، إدارة المخاطر الإئتمانية، الإطار، القياس، التحليل – ط 1 – دار وائل للنشر والتوزيع، 2016، ص 332.

العائد على رأس المال المستثمر= مجموع الأصول – الالتزامات المتداولة × 100%

2-2- إجمالي الربح إلى المبيعات: [1]

العائد على المبيعات = إجمالي الربح / المبيعات × 100 % فالشروع الذي يمكنه بيع كميات كبيرة من السلع مع جراء استثمار مبالغ صغيرة (كما هو الحال في السوبر ماركت) فإن النسبة العائد من الدخل (الربح) لكل دينار من المبيعات يكون صغيرا، ولذا فإنه يجب أن يكون صافي الدخل عن كل دينار مرتفعا إذا طمح المشروع بأرباح كبيرة، كما هو في المشروعات التي لا توصف بالبيع بكميات كبيرة بالنسبة لاستثمارها الكبير (كما هو الحال في بيع المفروشات).

2-3- هامش ربح العمليات: [2]

يتم احتساب ربح المؤسسة على أساس الربح من العمليات الأساسية أي من نشاطات الشركة التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة بحيث لا يشمل الربح أي إجراءات أخرى غير مادية مثل (أرباح الاستثمار في الأوراق المالية أو أية إجراءات أو خسائر متكررة مثل تعويضات التأمين والحوادث وغيرها).

ويتم احتساب هذه النسبة على النحو التالي: هامش ربح العمليات= صافي ربح العمليات / صافي المبيعات

2-4- العائد على مجموع الأصول المستثمرة:

توضح هذه النسبة مدى الكفاءة في استخدام الأصول أو بمعنى آخر الربح العائد من الاستثمار في الأصول، ويقيس ذلك العائد مدى فاعلية مجموع الأصول والذي يعتمد إلى حد كبير على مقدار الأرباح التي تتحقق من تلك الأصول، يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي يمكن استخدامها في عملية تحليل القوائم المالية، ويتم احتساب هذا العائد على النحو التالي:[3]

العائد على إجمالي الأصول = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول

[1]- كامل محمد المغربي، الإدارة أصالة المبادئ ووظائف المنشأة مع حداثة وتحديات القرن 21، ط 2، دار الفكر، ص 476.

[2]- محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، ط 1، دار الفكر، 2011 ص 52.

[3]- محمد قاسم خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 52.

2-5- العائد على الحقوق الملكية: [1]

تقيس هذه النسبة صافي الربح إلى إجمالي حقوق الملكية وتوضح الأرباح الصافية مقابل كل دينار من الأموال المستثمرة من قبل ملاك المشروع.

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الفوائد أو الضرائب / حقوق الملكية

المبحث الثالث :عموميات حول تقييم الأداء

المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء

قبل التطرق إلى تقييم الأداء يجب التطرق إلى تعريف الأداء

1-مفهوم الأداء المالي :

يمكن تعريف الأداء على أنه :

-الكيفية التي تستخدم بها المؤسسة مواردها المالية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة والمحددة

-الأداء هو إنجاز عمل يساعد على تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة.

ويعرف الأداء من خلال العلاقة بين النتائج الموارد والأهداف والتي يمكن التعبير عنها بالشكل التالي رقم 1:

الشكل رقم (02) : عناصر الأداء

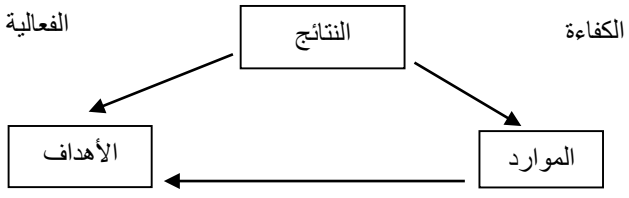

المصدر : ناصر دادي عدون و آخرون : مراقبة التسيير في المؤسسة ، مرجع سابق ،ص 13.

[1]- مرجع نفسه، ص 53.

ومن خلال ما تقدم فإن الأداء هو النتائج المحققة في نهاية الفترة باستخدام موارد المؤسسة المادية والمعنوية والبشرية والتي سعت المؤسسة لتحقيقها بعدما تم تحديدها كأهداف مسبقا ، ومنه فان الأداء هو يقيس درجة بلوغ المؤسسة لأهدافها المسطرة بكفاءة وفعالية [1].

مفهوم الأداء المالي بصفة خاصة فهو :

تشخيص الوضع المالي للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال إعتمادها على الميزانيات

●وهو أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في نشاط المؤسسة ، فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو لكثرة الديون ومشكل العسر النقدي وبذلك تلزم إدارة المؤسسة للعمل لمعالجة الخلل.

ويعبر الأداء المالي على مدى قدرة المؤسسة على إستغلال مواردها في الاستخدامات طويلة وقصيرة الأجل من أجل تحقيق أهدافها ، فهو إذا يعبر عن مدى نجاح المؤسسة في بلوغ أهدافها المسطرة من طرف الإدراة ، لذلك فان مؤشرات التحليل المالي تمكن من تحديد نقاط القوة و الضعف وهي التي تعبر عن الأداء الجيد والسئ لمختلف أوجه النشاط المتعددة للمؤسسة المصرفية ، لذلك فان مفهوم الأداء يعتبر من المفاهيم الجوهرية

في المؤسسات الاقتصادية عامة وفي المؤسسات المالية بصورة خاصة من خلال إعطائه صورة شاملة عن سير اعمالها وأنشطتها على مستوى البيئة الداخلية والخارجية .

●يعتبر تقييم الأداء جزء من سلسلة العمل الإداري المتواصل والذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدراة سواء على مستوى مراكز الربحية او الوحدة الإقتصادية وذلك للتأكد من أن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية وطبقا للمعايير الفنية والاقتصادية .

المطلب الثاني : أهداف تقييم الأداء المالي

ويوجد العديد من الأهداف نذكر أهمها

– الوقوف على مستوى أداء المؤسسة مقارنة بالأهداف المندرجة في خطتها الإنتاجية

[1]– زيان على ، تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الإقتصادية ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، جامعة الجلفة ، العدد الاقتصادي 35(1)، ص.353 .

– الكشف عن الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة وتصحيحها

–تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يصطلح به ، وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد إنجازاته سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام من أجل رفع مستوى أداء الوحدة.

– الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا اكبر بتكاليف أقل بنوعية جيدة .

– تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج تقييم الأداء لكل مشروع في قطاع معين وصولا إلى التقييم الشامل

– تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العملية البعيدة عن المزاجية والتقديرات غير الواقعية .[1]

المطلب الثالث :خطوات تقييم الأداء

تمر عملية تقييم الأداء بمراحل عدة تجمعها فيما يلي :

–**جمع البيانات والمعلومات الإحصائية** : حيث تتطلب عملية تقييم الأداء

توفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة خلال فترة معينة

–تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية : للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات .

–إجراء عملية التقييم : باستخدام النسب والمعايير الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه .

[1]- مجيد الكرخي ، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية الطبعة الأولى ، دار المناهج ، الأردن ص 32.

–اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم : في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة و إن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها وحددت أسبابها ووضع الخطط لسير نشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

–تحديد المسؤوليات متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات

المطلب الرابع : أهمية تقييم الأداء المالي .

تقييم الأداء المالي له أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة وذلك من خلال [1]:

1–المكافأة :بالإضافة إلى الأجر الذي يتحصل عليه العاملون فإن المؤسسة تكافئ المصلحة أو الفرد الذي يقدم أكثر مما مطلوب منه ، و يؤدي هذا الأسلوب إلى خلق جو المنافسة بين مختلف العاملين و المصالح ،فهو أداء للتحفيز إلى العمل وتحسين النتائج داخل المؤسسة .

2– التكوين : آن تطبيق برنامج تكوين الأفراد يتطلب إجراء تحليل دقيق لحاجات التكوين ، هذه الأخيرة تشمل على مجموعة من المراحل من بينها تقييم الأداء فتقييم الأداء يساعد إلى حد كبير في عملية تكوين الأفراد .

3–التحرك الداخلي : إن تنقلات الأفراد المتمثلة عموما في الترقية التحويل، تخفيض الرتبة ، التسريح قليلا ما تتحدد على أساس الأقدمية في المؤسسات المصرفية الواعية وخاصة إذا تعلق الأمر بالإطارات ، ففي أغلب الحالات يظهر الأداء كعامل محدد لمختلف التنقلات التي تتم في المؤسسة المصرفية ،فعملية تقييم الأداء تبدو مهمة للغاية عندما يتعلق الأمر بقرارات الترقية والتحويل .

4– التدريب : إن قياس الأداء وتحليل الانحراف يمكن من تحديد أوجه القصور في الأداء و الجوانب التي تحتاج إلى تحسين لذلك تلجأ المؤسسة الى تدريب العناصر التي كانت سببا في حدوث الانحرافات السلبية ، ومن المستحسن للمؤسسة أن تجري قياس لأداء المتدربين ثم مقارنته بأدائهم السابق .

1–عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادي (قياس وتقييم) دراسة حالة مؤسسة الكوابل بسكرة ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2002ص21.

المطلب الخامس :التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء .

يستعين المحلل المالي خلال القيام بعمله بمؤشرات تساعده على القياس وهي كثيرة ومتنوعة والمؤشر المالي من أهمها باعتباره يعطي صورة كافية للتسيير داخل المؤسسة وتطور أدائها خلال فترات معينة ، ويتم التقييم من خلاله بطرق عديدة قد تختلف حسب الهدف من الدراسة والتحليل المالي من بينها باعتباره أداة لتقييم الأداء واتخاذ القرار ويظهر التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة انطلاقا من أوجه مختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية :

1 تقييم الأداء والنتيجة : حيث تشمل النتيجة مختلف أنشطة المؤسسة

2تقييم الأداء والتمويل : الطريقة التي يمكن من خلالها للمؤسسة إدراك قيود التمويل التي قد توجهها وذلك وفق منظورين:

-**النظرة الثابتة** وتتحقق في إطار تحليل الميزانية

-النظرة الديناميكية تعطي الأولوية لجداول التدفقات

-هذا الجانب من التقييم يعطي أهمية ومكانة كبيرة لمفهوم رأس المال الموجه من طرف المؤسسة من أجل القيام بمختلف الأنشطة

3-تقييم الأداء والمر دودية : تعرف المرد ودية بالعلاقة التي تربط بين كل من النتيجة ومجموع رأس المال (النتيجة ،رأس المال)

فهذا المؤشر ساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة إذ يأخذ بعين الاعتبار كل من قيمة النتيجة وقيمة رأس المال المجمع من طرف المؤسسة لتحقيق هذه النتيجة .[1]

[1]-يمين سعادة : مرجع سابق 2009ص25-26.

خلاصة الفصل الأول

يعتبر التحليل المالي أداة يستعملها العيديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة ، فهو لا يخرج عن كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية وفهمها من أجل الوصول إلى معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة .

وفي هذا الفصل سيتم تناول ثلاث مباحث الأول عموميات حول التحليل المالي والثاني حول أدوات التحليل المالي والثالث عموميات حول تقييم الأداء .

ومن خلال العرض السابق يتضح أن تقييم الأداء المالي يوضح نقاط الضعف ونقاط القوة للمؤسسة المصرفية من خلال الاعتماد على أدوات التحليل المالي ، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي .

الفصل الثاني
دراسة حالة بنك مصرف السلام الجزائري

تمهيد :

بعد استعراضنا في الفصل الأول للمفاهيم النظرية حول التحليل المالي وكذلك تقييم الأداء اخترنا أحد البنوك الجزائرية وهو بنك السلام الجزائري وذلك من اجل معرفة مدى فعالية أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للبنك محل الدراسة ويكون ذلك من خلال الاعتماد والاستعانة بالقوائم المالية المتعلقة ببنك السلام الجزائري مثل الميزانية.

حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تطرقنا في الأول منه إلى نظرة عامة حول بنك السلام الجزائري ، وفي المبحث الثاني تناولنا فيه تقييم الأداء المالي لبنك السلام الجزائري.

المبحث الأول: التعريف ببنك السلام الجزائري

المطلب الأول: بنك السلام الجزائري

1-النشأة:

تأسس بنك السلام-الجزائر في جوان 2006 وانطلق في نشاطه في أكتوبر 2008 برأس مال مكتتب ومدفوع قدره (7.2) بليون دينار جزائري، أي ما يعادل (100) مليون دولار أمريكي، وكان ذلك في إطار عملية تأسيس مجموعة بنوك السلام في البلدان العربية والإسلامية، بعد النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية، واختيرت الجزائر لتحتضن أحد مقراته لما تتمتع به من محيط استثماري خصب وساعد على هذا الاختيار الانفتاح الاقتصادي الذي كان للجزائر على الدول العربية، كما عززه التقارب الجزائري الاماراتي كون جل رأس مال السلام الجزائر إماراتي، وقد اختار مؤسسو البنك لقناعتهم الراسخة به، المنهج الصيرفي الإسلامي لعمل البنك وهو منذ ذلك يجتهد في أن يمثل المصرفية الإسلامية أحسن تمثيل، ويسعى إلى التحقق ما استطاع بهذه الصفة.

إن بنك السلام اليوم بعد سنتين من النشاط بدأ في ترسيخ قواعده، وتحقيق أولى أهدافه، والعمل على توسيعه وانتشاره، إذ ننتظر العام المقبل أن يرتفع عدد وكالاته على المستوى الوطني، حيث تتوزع على كبريات مدن البلاد، كما يرتقب له التوسع في العمل بمنتجاته، وفي هذا الصدد تقف معكم عند صيغ التمويل المعتمدة لديه والتي بدأ العمل بها تدريجياً على أن يتطور ذلك تباعاً لتطور نشاط المصرف.[1]

***تعريف مصرف السلام :**

مصرف السلام،ا لجزائر، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم إعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008،ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة

إن مصرف السلام، الجزائر يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى و متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية من المبادئ و القيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية

[1]- أحلام خضراوي ، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية دراسة حالة بنك السلام الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية ، تخصص بنوك ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2016 ، ص 72.

تلبية حاجات السوق، والمتعاملين والمستثمرين، وتنشيط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.[1]

2-أهداف البنك:

- القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة في الجزائر أو خارجها.

- قبول الودائع بمختلف أنواعها.

-تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صوره.

-سحب واستخراج وقبول وتطهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي.

-إعطاء القروض الحسنة وفقاً للقواعد التي يقررها البنك.

-العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الامانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى.

-تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في معاملات مع هذه البنوك.

-القيام بتمويل المشروعات والانشطة المختلفة التي يقوم بها افراد أو اشخاص اعتباريون.

-تقديم الاستثمارات البنكية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم.

-قبول الهيئات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق البنوك المحددة.

-إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة.

-امتلاك واستئجار العقارات والمنقولات وله أن يتصرف فيها بأي وسيلة أخرى.

[1] - https://www.alsalamalgeria.com تاريخ الاطلاع : 2019/04/18

المطلب الثاني: أساليب التمويل في بنك السلام

تنقسم أساليب التمويل في بنك السلام-الجزائر كغيره من البنوك الإسلامية بحسب العقود المستخدمة فيها حيث نجد عقود المعاوضات وعقود المشاركات، أما بالنسبة لعقود المعاوضات فتقف عند العقود التالية:[1]

1-المرابحة:

1-1.إجراءات تنفيذ المرابحة كما يجب أن تقوم بها المصارف الإسلامية.

تتمثل هذه الإجراءات في:

1-1-1.طلب الشراء:

يتلقى لبنك الإسلامي طلباً من العميل يوضح فيه رغبته في شراء سلعة معينة وبمواصفات محددة معروفة على أن يشتريها المصرف للعميل مرابحة لأجل محدود معلوم ويحرر العميل نموذج يسمى طلب شراء أو شراء مرابحة، ومن أهم البيانات التي تظهر في هذا الطلب ما يلي:

-مواصفات السلعة المطلوبة شرائها.

-الثمن الأصلي لهذه السلعة في ضوء المعلومات المتاحة.

-بعض المستندات المتعلقة بالعميل.

-شروط التسليم ومكانه.

1-1-2. دراسة جدوى طلب الشراء:

يقوم قسم المرابحة التركيز على ما يلي:

-التحقق من صحة البيانات والمعلومات الواردة عن العميل.

-دراسة السلعة وسوقها من ناحية المخاطر والقابلية للتسويق.

-دراسة النواحي الشرعية للتجارة في السلعة المرغوب شرائها.

[1]- أحلام خضراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 74.

-دراسة تكلفة الشراء ونسبة الربح.

-دراسة الضمانات المقدمة من العميل.

-دراسة الدفعة المقدمة والأقساط.

1-1-3.تحرير عقد الوعد بالشراء وسداد ضمان الجدية:

في حالة الموافقة من قبل البنك الإسلامي على تنفيذ العملية بعد بيان جداولها تقوم بعض البنوك الإسلامية بتحرير عقد يسمى الوعد بالشراء لإلزام العميل بشراء البضاعة أو السلعة عند ورودها. ومن أهم البيانات التي تسجل في هذا العقد ما يلي:

-بيانات ومعلومات عن العملية مستقاة من طلب الشراء.

-بيانات ومعلومات عن الربحية.

-بيانات ومعلومات عن الدفعة المقدمة والأقساط.

-بيانات ومعلومات عن الضمانات.

-بيانات ومعلومات أخرى تختلف من بنك لآخر.

1-1-4. الاتصال بالمورد والتعاقد معه على الشراء:

يقوم البنك الإسلامي بالاتصال بالمورد معه لشراء السلعة باسمه وتحت مسؤوليته وهناك أساليب كثيرة للتعاقد تختلف من سلعة إلى سلعة ومن دولة إلى دولة كما تختلف حسب مكان الشراء (مشترات من السوق المحلي، أو مستوردة من الخارج).[1]

1-1-5. إبرام عقد البيع مع العميل:

عندما يتم شراء السلعة بمعرفة البنك وباسمه والاطمئنان من وجودها في مكان معين، يقوم البنك الإسلامي بالاتصال بالعميل لإتمام عقد البيع والذي يتضمن البيانات والمعلومات الآتية:

-أطراف التعاقد.

[1]- أحلام خضراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 74.

-ثمن البيع الأصلي والمصروفات والأرباح.

-الدفعة المقدمة (ضمان الجدية) والأقساط قيمة وزمناً.

-الضمانات التي يقدمها العميل وفي هذا الخصوص لا يجوز إتمام هذه الخطة إلا بعد تملك المصرف السلعة وحيازتها.

1-1-6.تسليم والاستلام البضاعة:

بعد قيام البنك بالتملك والحيازة وإبرام عقد بيع المرابحة مع العميل والحصول على الضمانات، يقوم بتسليمها للعميل بمعرفة مندوب البنك ولقد صدرت فتوى من مجامع الفقه انه لا يجوز للبنك توكيل العميل بتسليم الشيك للمورد وقيامه باستلام البضاعة من المورد نيابة عن البنك إلا عند الضرورة القصوى وبموافقة مسبقة من هيئة الرقابة الشرعية، وأن تكون هذه الوكالة مكتوبة وموثقة حتى إذا هلكت البضاعة تكون البيعة على البنك وليس على العميل.

الشكل رقم (03) : إجراءات تنفيذ المرابحة بين البنك والعميل

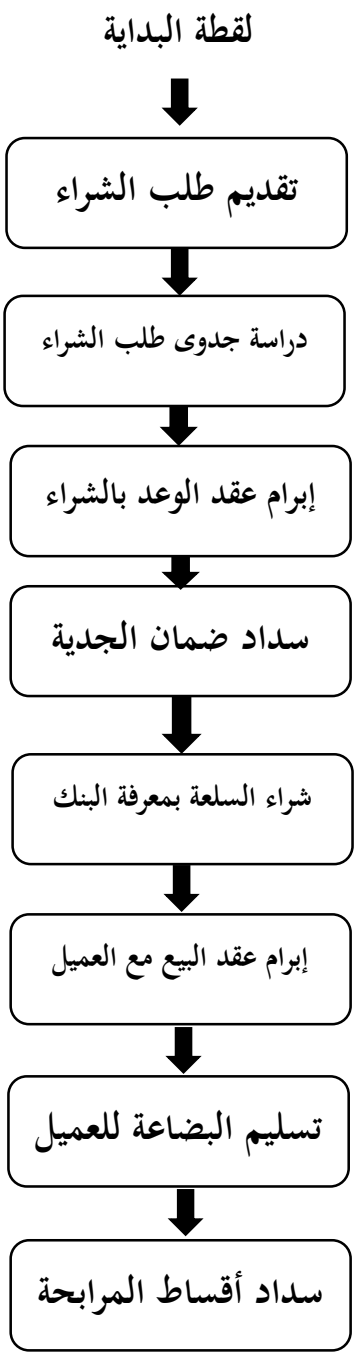

المصدر : أحلام خضراوي ، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية دراسة حالة بنك السلام الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية ، تخصص بنوك ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2016/2015 .

2-عقد بيع التسليم:

يتحقق الربح عند إتمام البيع الفعلي لما تم استلامه حقيقة والربح هنا يمثل الفرق بين الشراء وثمن البيع حيث يدفع البنك الثمن في مجلس العقد ليستفيد به البائع ويغطي به حاجاته المالية ويلتزم البائع بالوفاء بالسلعة في الأجل المحدد.

2-1.تسليم وتسلم السلعة في الأجل المحدد.

-يستلم البنك السلعة في الأجل المحدد ويتولى تصريفها بمعرفة بيع الحال أو مؤجله.

-يوكل البنك البائع لتسليم السلعة نيابته عنه نظير أجر متفق عليه (أو بدون أجر).

-توجيه البائع لتسليم السلعة لطرف ثالث (المشتري) بمقتضى وعد منه بشرائها أي عند وجود طلب مؤكد بالشراء.[1]

3-الاستصناع:

هو عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة وهو من عقود البيوع وقد ذهب الحنفية إلى جواز "الاستصناع" استحسانا كما ذهب إلى جواز التعامل بعقد الاستصناع أيضاً مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي حيث جاء في قراره ما يلي:

3-1. شروطه:

إن عقد الاستصناع هو عقد وارد على العمل والعين في الذمة، ملزم للطرفين إذا توفرت فيه الأركان والشروط:

-بيان جنس المستصنع وقدره وأوصافه المطلوبة.

-أن يحدد فيه الأجل.

-يجوز في عقد الاستصناع تأجيل الثمن كله، أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال محددة.

-يجوز أن يتضمن عقد الاستصناع شرطا جزائياً بمقتضى ما اتفق عليه العاقدان ما لم تكن هناك ظروف قاهرة، وقد شرع الاستصناع لسد حاجات الناس ومتطلباتهم.

[1]- أحلام خضراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 75.

3-2.أطراف العقد:

-الصانع: وهو البائع الذي يلتزم بتقديم الشيء المصنع للعميل.

-المقاول: وهو الذي يباشر الصنع (تصنيع المنتج المطلوب).

-المستصنع: وهو الطرف المشتري في عقد الاستصناع.

-يحتل الاستصناع دوراً رئيسياً في استثمارات البنك، إذا قام بتمويل المباني السكنية والاستثمارية بنظام الاستصناع إذا وفرت للمستصنع المواد الخام إضافة إلى العمل نفسه، وساهم المصرف في صناعات أخرى عديدة وأبرم عقود استصناع مع عملائه غير أن أبرزها حجماً في المعاملات هو المجال العقاري.[1]

4-التأجير المنتهي بالتمليك:

ووفقا لهذه الصيغة يقوم البنك الإسلامي بتوفير الأصول الرأسمالية للعملاء عن طريق شرائها ثم تأجيرها لهم من خلال فترة محددة تنتهي بتملكهم لها بعد بلوغ مقدار الإجراءات المحصلة منهم القيمة البيعية للأصل مضافاً إليها مقابل الانتفاع به لحين انتقال الملكية بصفة نهائية.

5-عقود المشاركات:

وهي صيغ التمويل التي أسست البنوك الإسلامية بناء عليها وتتوزع على العقود الآتية:

5-1.المضاربة:

ويعتبر أسلوب المضاربة الشرعية من الصور المهمة في نماذج التمويل وفقا لأحكام الشريعة وهو يقوم أساساً على وجود أحد الأطراف يملك المال ولا يملك الخبرة في تشغيله بينما يملك الطرف الآخر الخبرة ويفتقد المال ويتفق الطرفان فيما بينهما على أن يقدم صاحب المال ماله ويسمى (رب العمل) إلى الطرف الآخر ويسمى (المضارب بعمله) لكي يستثمره له بمعرفته وفقاً للشروط التي يتفقان عليها على أن يتحدد الرب بينهما نسبة شائعة فيه وليس بمبلغ محدد مقطوع به؛ أما في حالة الخسارة فيتحملها رب المال وحده ويكفي المضارب بعمله خسارة جهده ووقته دون عائد وليس عليه ضمان الخسارة إلا إذا اقتصر أو خالف شروط المضاربة المتفق عليها يضمنها حينئذ.

[1]- أحلام خضراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 76.

5-2.التمويل بالمشاركة:

5-2-1.المشاركة المتناقصة:

في هذا النوع من حق الشريك أن يحل محل البنك في ملكية المشروع إما دفعه واحدة أو على مراحل وفقاً لشروط المشاركة؛ وقد يطلق على هذا النوع أيضاً بالمشاركة؛ وهذا النوع من المشاركة يعتمد على توزيع الأسهم التي تمثل المشروع أو البنك المنتهية بالتملك وشريكه، ويمكن للبنك أن يتنازل عن أسهمه عن طريق البيع إلى شريكه حسب ما تقضيه الشروط، وتسمى المتفق عليها، ومنه تكون المشاركة متناقصة من جهة البنك ومتزايدة من جهة الشريك كذلك بالمشاركة بضمانات عينية؛ ويكون الغرض منها المشاركة في اقتناء كافة الأصول الاستثمارية للمشروع مثل: الأراضي، المباني، الآلات والمعدات... ويجب أن تكون ذات فترة محدودة قد تزيد عن خمس سنوات متضمنة فترة الإنشاء.[1]

5-2-2. المشاركة الثابتة:

يطلق عليها أيضاً المشاركة الدائمة في رأس المال للمشروع بينما يشارك البنك شخصاً واحداً أو أكثر في تمويل جزء من رأس المال لا يقل عن 15% من رأس مال المشروع.

5-3.المزارعة:

ومن خلالها يضمن البنك تمويل المدخلات بتوفير الآلات والمعدات الزراعية لتحضير الأراضي والإمداد بالبذور المحسنة والمخصبات؛ ويكون الأرض والعمل من صاحب المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة ويحدد إسهام كل شريك قبل التوقيع على عقد المزارعة التي يحدد أيضاً استحقاقات الطرفين في الأرباح فهذه التقنيات التمويلية تجعل المؤسسة تتقاسم مخاطر العمل فهي تتحمل نسبة من الخسارة وإن وقعت، وبعد الحصاد وعمليات التسويق تخصم التكاليف التي تكبدها كل من الشريكين من الريع الناتج عن المشاركة ثم يوزع الباقي أرباحاً.

5-4.الصكوك الإسلامية:

وهي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان، أو منافع، أو خدمات، أو موجودات مشروع معين، أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما صدرت لأجله.

[1]- أحلام خضراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 77.

فالصك يمثل نسبة غير مقسمة في ملكية أصل ما ومن ثم ما يرتبط بها من حق التدخل المنتظم المتولد من ذلك الأصل، وتتم هيكلة تلك الدخول على شكل أوراق مالية قابلة للتداول؛ يتم إصدارها في أسواق المال، وهي أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال بإصدار صكوك ملكية مقابلة له على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها، باعتبارهم يملكون حصصاً في رأس مال وما يتحول إليه، نسبة ملكية كل منهم فيها.

5-4-1.خصائص الصكوك:

-تمثل ملكية حصص شائعة من الموجودات:

فالصكوك تمثل ملكية حاملها حصصاً شائعة في موجودات لها دخل، ولا تمثل ديناً في ذمة مصدرها وهذا ما يميزها عن السندات التي تمثل قروضاً (مبالغ نقدية) يقدمها حملتها، فحامل الصك له ملكية متعلقة بحصة في الموجودات وليست العائد فقط.

-استحقاق الربح وتحمل الخسارة:

إن مقتضى المشاركة التي يقوم عليها مبدأ إصدار السندات من حيث العلاقات بين المشتركين فيها هو الاشتراك في الربح والخسارة بصرف النظر عن صيغة الاستثمار المعمول بها في تنمية الموجودات الممثلة بالوحدة الاستثمارية من متاجرة أو إجازة أو غيرها.

-تحمل أعباء الملكية:

يتحمل حاصل الصك الأعباء والتبعات المترتبة على ملكيته للموجودات الممثلة في الصك، سواء كانت الأعباء مصاريف استثمارية أو الهبوط في القيمة...الخ، فإنها تحمل على مالكي الصكوك، وليس على المستفيد من الموجودات التي يمثلها الصك إلا إذا كانت المصاريف تشغيلية أو دورية منضبطة فإنها يمكن اشتراطها على المستفيد من تلك الموجودات ويظل حامل الصك ملتزماً بالأعباء المتعلقة بالصيانة الأساسية، أما الضرائب فإذا كانت تتعلق بالملكية فهي أيضا على حامل الصك مالك الموجودات وما عداها يتحمله مستخدم تلك الموجودات.[1]

[1]- أحلام خضراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 78-79

-انتفاء ضمان المدير (المضارب أو الوكيل أو /الشريك)

يتنافى الضمان مع كل من المضاربة أو الوكالة أو الشركة وهي الصيغ الثلاث التي تدار بها السندات غالباً، فلا يتحمل المصدر الخسارة ولا يضمن رأس مال حامل الصك إلا إذا تعدى أو قصر.

-التداول محكوم بنوعية الموجودات:

يخضع تداول الصكوك للشروط الشرعية المتعلقة بطبيعة الموجودات التي تمثلها عند التداول فإذا كانت أعيانا ومنافع فإنها تتداول حسب الاتفاق من حيث السعر أو التأجيل، وكذلك لو اختلطت بها ديون ونقود تابعة للأعيان والمنافع أم لو كانت ديوناً فقط كصكوك المرابحة أو السلم فلا تتداول، أو كانت نقوداً فقط فلا تتداول بشروط صرف العملات.

5-4-2.أنواع الصكوك:

للصكوك أنواع وتقسيمات مختلفة:

تبعاً لطريقة إدارتها ما بين صكوك المشاركة؛ وصكوك مضاربة وصكوك وكالة بالاستثمار، وتبعاً لمشروعية تداولها حسب الموجودات التي تمثلها فإذا كانت تمثل ديون مرابحات او ديون سلم فهي مغلقة غير قابلة للتداول، وتبعاً لمكونات الإصدار هل هي أعيان (صكوك مشاركة)، أو منافع، أو خدمات، وهذان الأخيران هما صكوك التأجير لمنافع الأشياء أو خدمات الأشخاص.

وتبعاً لطبيعة الإصدار هل هو تجاري، أو صناعي (صكوك الاستصناع) أو زراعي (صكوك المزارعة؛ المساقاة؛ المغرسة).

وقد سعى البنك محاولة إصدار الصكوك إلا أنه اصطدم بالإطار القانون المفقود، فتميز الصكوك عن غيرها من القيم المنقولة المنظمة قانونا (سندات قابلة للتداول تصدرها شركات المساهمة وتكون مسعرة في البورصة أو يمكن أن تسعر وتمنح حقوقاً حسب الصنف وتسمح بالدخول بصورة مباشرة أو غيرها مباشرة في حصة معينة من رأسمال الشركة المصدرة أو حق مديونية عام على أموالها، يجعلها لا تنطبق على أي منها وإن اقتربت من سندات الاستحقاق فكلا السندين يصدر بسبب حاجة الشركة إلى التمويل باللجوء إلى الجمهور، ودون الرغبة في دخول الممول في رأس مال الشركة.[1]

[1]- أحلام خضراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 80.

المطلب الثالث: عوائق العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر

1-غياب الإطار القانوني:

إن أول ما يعيق العمل البنكي الإسلامي في الجزائر هو غياب الإطار القانوني المنظم له، في الوقت الذي تعبر فيه الصيرفة الإسلامية عن مفهوم جديد في الوساطة المالية مختلف عما كان عليه في إطار العمل البنكي الكلاسيكي والذي صيغت القوانين في إطاره ولأجل تنظيمه، فقانون النقد والقرض الذي يعني بتنظيم العمل البنكي في الجزائر ومختلف الأنظمة والتعليمات الصادرة عن بنك الجزائر إنما وضعت وصيغت متماشية مع مقتضيات العمليات البنكية الكلاسيكية، باعتبار أن دور البنوك في وساطتها المالية بين المودعين والمحتاجين للتمويل هي علاقة مقترض من طرف ومقرض للطرف الثاني بناء على الفائدة، في حين أن الصيرفة الإسلامية تتبنى على أساس مختلف هو المضاربة والمشاركة، فالبنك الإسلامي مضارب في أموال المودعين لا مقترض ومقرض بفائدة، إذ يدخل معهم في شركة المضاربة حيث يكون أرباب المال ويكون هو العامل فيه، وما ينتج عنها من ربح يقسم بينهم حسب نصيب كل منهم، بناء على الاتفاق الذي تم بينهم، كما أنها في الوقت ذاته يتحملون الخسارة معه في حال حدوثها وليس ذلك فقط فالبنك الإسلامي يعمد في إطار عمله إلى مشاركة عملائه في مشاريعهم بماله من تفويض من ارباب المال سواء كانوا المساهمين فيه أو المودعين، فالحديث إذا في البنوك الإسلامية عن الربح والخسارة والاشتراك فيهما، وهذا المعنى غير متوفر في إطار العمل البنكي الكلاسيكي الذي يقوم على أساس مختلف طبقاً لما ذكر سالفاً.

2-افتقاد الإرادة الحقيقية في العمل البنكي الإسلامي:

إن البنوك الإسلامية بالرغم من أنها انطلقت من فكرة مغايرة التي اعتمدتها البنوك الكلاسيكية، إلا أن كثيراً منها وللأسف نهجت منهجاً مشابها لها من حيث ضمان أموال المودعين، فمع الوقت صارت ترى نفسها منافساً للبنوك الكلاسيكية التي تضمن للمودعين أموالهم وتحقق لهم قدراً عالياً من السيولة، وبالرغم من أن كثيراً من البنوك الإسلامية تعلن أنها تضارب بأموال المودعين، لكن العقلية البنكية السائدة ظلت مهيمنة على غدارة هذه البنوك، غالباً بسبب الخبرة السابقة وأحياناً بسبب ما يتوقعه المودعين أنفسهم منها، أو بسبب جو المنافسة للبنوك الكلاسيكية أو لهذه الأسباب كلها.[1]

[1] - - https://www.alsalamalgeria.com.

حيث أن البنك الإسلامي بهذه الصورة لا يمكنه أن يكون بديلاً عن البنوك الكلاسيكية وإنما يمكنه أن يتعايش معها، بشرط بقاء الدوافع العاطفية للمتورعين عن نظام الفائدة مؤثرة كقوة خارجية، تستند البنوك الإسلامية في مجال تنازع البقاء.

3-افتقار موظفي البنوك الإسلامية للتأهيل والتكوين:

لابد من ان تتوجه جهود هذه البنوك إلى السعي من اجل تكوين العاملين بها وإكسابهم الخبرة الكافية والمعرفة اللازمة.

4-سوء تنظيم وهيكلة إدارته التمويلية:

لابد أن يعمد في الإدارة ذاتها لابد من تنويع الأعمال والصلاحيات حفاظا على التنفيذ الحسن لمعاملاته وفقا لما تقتضيه أحكامها الشرعية.[1]

المبحث الثاني : دراسة القوائم المالية لبنك السلام باستخدام أدوات التحليل المالي

تم التطرق في مراحل سابقة من هذا البحث إلى ضرورة الاهتمام بموضوع تقييم الأداء في البنك التجاري لماله من أهمية بالغة في الكشف عن درجة الفعالية في تحقيق أهدافه الموضوعة ، وكفاءة استخدام الموارد المتاحة لبلوغ ذلك وهذا في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها الصناعة المصرفية العالمية و تفاعلها المستمر مع متغيرات البيئة المحيطة وما كرسه من منطق المنافسة القوية بين مختلف مؤسسات المصرف ويأتي التحليل المالي كواحد من الطرق الناجعة والمستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية ، وذلك من خلال أدواته و أساليبه المختلفة التي تساعد في كشف نقاط القوة والضعف في إدارة موارد البنك وبالتالي تحديد الانحرافات والمساعدة في إنجاز الإجراءات التصحيحية، وهو ما سيتم الاستعانة به في دراسة وتقييم أداء بنك السلام الذي تم اختياره كعينة من البنوك العمومية الجزائرية

المطلب الأول : التحليل الأفقي للقوائم المالية لبنك السلام

يدرس هذا النوع من التحليل سلوك عناصر الميزانية من حيث الزيادة أو النقصان ومحاولة تفسير ذلك ، ويتم هذا خلال فترات زمنية مختلفة باستخدام النسب المالية للتعبير عن التغيرات التي طرأت بالإسناد إلى سنة معينة و اعتبارها كسنة الأساس ، ويعرف هذا الأسلوب بـ " التحليل المتحرك "

[1] -- https://www.alsalamalgeria.com.2019/04/18 : تاريخ الاطلاع

أولا : التحليل الأفقي للأصول (2016-2017)

التحليل الأفقي للأصول الميزانية بألاف الدينار الجزائري

يوضح الجدول التالي التحليل الأفقي للتغيرات عناصر الأصول خلال فترة (2016-2017) بالإسناد إلى 2016 كسنة الأساس.

الجدول رقم :(01) : التحليل الأفقي للأصول 2017/2016 (الميزانية بآلاف الدينار الجزائري)

الأصول	2016	2017	2017/2016 %التغير
1-الصندوق والبنك المركزي، الخزينة العمومية ، مركز الصكوك البريدية	18923,368	34846456	84,14
2 –أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	—	—	—
3أصول مالية جاهزة للبيع	—	—	—
4-حسابات لدى الهيئات المالية	210776	848213	302,42
5-تمويل الزبائن	29377096	45454481	54,72
6-أصول مالية مملوكة الى غاية الاستحقاق	—	—	—
7-الضرائب الجارية أصول	12754	26386	106,88
8-الضرائب المؤجلة أصول	53056	61730	16,34
9-أصول أخرى	946118	335675	64,52-
10-حسابات التسوية	152581	262280	71,89
11-المساهمات في الفروع المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	10000	12000	20
12-العقارات الموظفة	357065	576558	61,47
13-الأصول الثابتة المادية	3000787	3315923	10,50-
14-الأصول الثابتة غير المادية	60318	35627	40,93-
15-فارق الخبرة	–	—	—
مجموع الأصول	53103919	85775329	601,91

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف السلام

قيمة التغير في البند : القيمة الجديدة –القيمة القديمة

التغير النسبي للبند : قيمة التغير في البند / قيمة البند القديمة × 100 %

التعليق على نتائج التحليل الأفقي لعناصر الأصول

–القيم الجاهزة :يضم هذا العنصر كل حسابات الصندوق والبنك المركزي ، حيث شهد هذا البند ارتفاعا ملحوظا في سنة 2017 عن 2016 بنسبة84,14 %ويمكن أن يفسر هذا التطور بتشجيع البنك للودائع الجارية على الودائع لأجل ، وهو ما يفرض عليه الابقاء على حجم مناسب من السيولة يتلاءم مع مستوى الودائع لدى الطلب وذلك من أجل مقابلة سحوبات المودعين العادية و الطارئة.

–الحسابات الجارية لدى الهيئات المالية : تظهر تحت هذا البند من ميزانية الحسابات الجارية أو لأجل لدى البنوك و المؤسسات المالية وكذا التمويلات الممنوحة للمؤسسات المالية ، سجل رصيد هذا البند ارتفاعا معتبرا خلال سنة 2017

–تمويل الزبائن : يمثل رصيد هذا البند 54.72% مجموع الميزانية وقد سجل نموا معتبرا خلال سنة 2017 نتيجة تطور نشاط المصرف.

–الضرائب الجارية : يتضمن هذا البند الرسم على القيمة المضافة الذي يخصم مستقبلا من المدفوعات لصالح إدارة الضرائب .

–الضرائب المؤجلة : يتم تقييد الضرائب المؤجلة عند وجود فارق مؤقت بين القيم المحاسبية للأصول والخصوم المسجلة في الميزانية والقيم الضريبية لهذه الأخيرة ، عندما يكون لهذا الفارق واقع في المستقبل على مدفوعات الضرائب .

–أصول أخرى : يتكون هذا البند من العناصر التالية ، أصول مقتناة لغرض المرابحة ، مخزونات ، أصول أخرى (دفوعات وتسبيقات على الخدمات)حيث يمثل رصيد هذا البند -64,52

-**حسابات التسوية** : تشمل العناصر الأساسية لهذا البند فيما يلي :

مصاريف مفيدة مسبقا ،شيكات في الانتظار ،شيكات مرفوضة في المقاصة تحويلات واردة من المقاصة ، حسابات أخرى،

المساهمات في الفروع المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة :

يمتلك مصرف السلام الجزائري مساهمة في صندوق ضمان الودائع البنكية تتمثل في 10أسهم ذات قيمة اسمية مقدرة بـ10000 ألف دينار جزائري كما قام المصرف خلال سنة 2017باكتتاب مساهمة في رأسمال الشركة تشير الأصول المنقولة بمبلغ 2000 ألف دينار جزائري تتمثل في 20سهما .

العقارات الموظفة :

يضم هذا البند كل من الأصول و العقارات التي يمتلكها المصرف لغرض تأجيرها أو تأمين رأس المال وكان قد تملكها في إطار عمليات تحصيل الديون المستحقة من الزبائن عن طريق عقود الوفاء بمقابل .

الأصول الثابتة المادية :

يتم عرض الأصول الثابتة في ميزانية المصرف بقيمها التاريخية بعد حسم الاهتلاك (ماعدا الأراضي و الأصول قيد الانجاز) كما تقيد الأجزاء المكونة لأصل ثابت كل على حدى عندما تكون مدد استعمال هذه الأجزاء مختلفة .

الأصول الثابتة غير المادية :

يتضمن هذا البند المقنيات من الرخص والبرمجيات والنظم المعلوماتية.

ثانيا : التحليل الأفقي للخصوم

الجدول رقم (02) : التحليل الأفقي للخصوم

الخصوم	2016	2017	2017-2016التغير%
1-البنك المركزي	–	–	–
2-التزامات تجاه الهيئات المالية	–	15996	–
3-التزامات تجاه الزبائن	29084236	53717182	84,69
4-التزامات ممثلة بورقة مالية	5427617	10925029	101,28
5-الضرائب الجارية خصوم	316882	136039	57,06-
6-الضرائب المؤجلة خصوم	–	–	–
7-خصوم أخرى	1115344	1407383	26,18
8-حسابات التسوية	1179441	2385541	102,26
9-مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	226481	74375	67,16-
10-إعانات التجهيز –إعانات أخرى للاستثمارات	–	–	–
11-أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	372485	551105	47,95
12-ديون تابعة	–	–	–
13-رأس المال	10000000	10000000	0
14-علاوات مرتبطة برأس المال	–	–	–
15-إحتياطات	4301347	5381433	25,11
16-فارق التقييم	–	–	–
17-فارق إعادة لتقييم	–	–	–
18-ترحيل من جديد (+/)	–	–	–
19-نتيجة النسبة المالية (+/-)	1080086	1181246	9,36
مجموع الخصوم	53103919	85775329	272,61

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف السلام .

الخصوم :

-التزامات تجاه الهيئة المالية :

يتضمن هذا البند الحساب الجاري للمؤسسة المالية

-إلتزامات تجاه الزبائن :

يمثل رصيد هذا البند63%من مجموع ميزانية المصرف وقد سجل نمو معتبرا مقارنة بسنة 20/6حيث يعود ذلك بشكل أساسي لارتفاع رصيد التأمينات النقدية التي تغطي عمليات الاعتمادات و التحصيلات المستندية في إطار الاستيراد والتي تندرج ضمن الالتزامات تحت الطلب وفقا لتعليمات بنك السلام

-التزامات ممثلة بورقة مالية :

يخصص هذا البند من الخصوم لودائع الزبائن الحاصلة على شهادات استثمار وهي تتوزع وفق أجل الاستحقاق المتبقي.

-الضرائب الجارية خصوم:

يحتوي هذا البند على الضرائب المستحقة عند تاريخ إقفال الحسابات وغير المدفوعة لإدارة الضرائب

-خصوم أخرى: يمثل رصيد هذا البند 2%من مجموع الميزانية .

-حسابات التسوية :يمثل رصيد هذا البند 3%من مجموع الميزانية و شهد هذا البند زيادة في التغير في سنة 2017

-مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء :يتكون هذا البند من مؤونات لتغطية الالتزامات خارج الميزانية المصنفة ومؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء وشهد هذا البند انخفاض نسبة 67%في سنة 2017 مقارنة بـ 2016.

-أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة : يتضمن هذا البند مؤونة ذات طابع احتياطي يتم تكوينها طبقا للمادة رقم 09 من نظام رقم 03-14 المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك و المؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها حيث تحسب على رصيد تمويلات جارية .

(غير مصنفة)نسبة1%سنويا حيث يبلغ مستوها إجمالي 3%

-احتياطات : يضم هذا البند الاحتياطي القانوني الذي يتم تكوينه طبقا للقانون التجاري والقانون الأساسي للمصرف و الاحتياطي الاختياري الذي يتم تكوينه وفقا لقرار الجمعية العمومية .

المطلب الثاني : التحليل باستخدام مؤشرات تقييم الأداء

تساعد المؤشرات المختلفة المستخرجة من القوائم المالية للبنك التجاري في الخروج بفكرة واضحة عن مدى كفاءة الادراة في استخدام الموارد المتاحة كما تساعد في تحديد نقاط القوة والضعف وكشف الانحرافات وبالتالي البحث عن الأسباب وهذا من أجل اقتراح الحلول اللازمة لتقويم وتحسين الأداء في مختلف جوانبه من المعايير التي تم استخدامها في تقييم بنك السلام فتم الاستعانة بالمؤشرات التالية:

أولا: بعض مؤشرات الربحية

النتيجة الصافية/حقوق الملكية ROEمعدل العائد على حقوق الملكية

النتيجة الصافية/مجموع الأصول ROAمعدل العائد على الأصول

-معدل العائد على الودائع النتيجة الصافية /مجموع الودائع

-نسبة إجمالي الأعباء إلى إجمالي الإيرادات قبل الضريبة

الجدول رقم (03) : بعض مؤشرات الربحية مصرف السلام مقارنة بمؤشرات القطاع المصرفي في 2016-2017.

الأرقام بالنسب المئوية	2016		2017	
	معدل البنك	معدل القطاع	معدل البنك	معدل القطاع
معدل العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية /حقوق الملكية	7.25	18,14	7,38	17.84
معدل العائد على الأصول= النتيجة الصافية /مجموع الأصول	2.03	1.86	1.38	2.01
معدل العائد على الودائع = النتيجة الصافية /مجموع الودائع	3.71	-	2.20	-
نسبة إجمالي الأعباء إلى إجمالي الإيرادات قبل الضريبة	106.20	144.65	119.80	157.48

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف السلام وتقارير بنك الجزائر.

1/معدل العائد على حقوق الملكية : يقيس معدل العائد على حقوق الملكية مما يحصل عليه الملاك من استثمار أموالهم في نشاط البنك و يلاحظ من الجدول أن قيم هذا المؤشر كانت في الفترة 2016-2017 بمعدلات على التوالي 7,25%،7.38%حيث يمثل العائد على حقوق الملكية لعام 2017 المعدل الأعلى خلال هذه الفترة أي أن كل مائة دينار جزائري تم استثمارها في تلك السنة حقق في نهايتها عائدا قدره 7,38%وبمقارنة هذه النسبة في السنة بالمعدل17,84% الذي يمثل معدل العائد المتوسط لحقوق الملكية لدى القطاع المصرفي العمومي الجزائري فإننا نستنتج أن مرد ودية الأموال الخاصة في بنك السلام ضعيفة جدا و هو ما يدل على أن الأخير لا يعتمد في تمويل نشاطاته على الموارد الذاتية أو أنه لا يوظفها بالكفاءة اللازمة.

2/معدل العائد على الأصول :يبين هذا المؤشر النتيجة المتأتية من استخدام وتوظيف عناصر الأصول لنشاط البنك ونلاحظ من الجدول أن هذا المعدل انخفض في سنة 2017وهذا بسبب أن معدل الأرباح كان أقل من معدل زيادة الأصول ،أما إذا تمت مقارنة معدلات العائد على الأصول للبنك محل الدراسة بالمعدلات المتوسطة المناظرة لها لدى النظام المصرفي العمومي ، فنجد أن هذا المؤشر ارتفع ويمكن تفسير ذلك بقدرة البنك على تحقيق التوظيف الأمثل لأصوله من أجل توليد الأرباح المرغوبة –وفعاليته في التحكم في الأعباء المصاحبة لتلك التوظيفات.

3/ **معدل العائد على الفوائد** : تقيس هذا المعدل مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها ، وفيما يتعلق ببنك السلام فإننا نجد أن هذا المعدل انخفض في سنة 2017، فقد كان 3.71%و أصبح 2.20% وهذا الانخفاض بسبب ارتفاع معدل الودائع أكبر من ارتفاع معدل الأرباح .

4/نسبة إجمالي الأعباء إلى إجمالي الإيرادات قبل الضريبة :

يمثل الجدول الحصة المعتبرة لإجمالي أعباء البنك ضمن إيراداته الكلية قبل الضريبة والتي كانت بمعدل 106,20% في سنة 2016

و 119.80% في سنة 2017 ، ومقارنتها مع معدلات القطاع المصرفي العمومي فإنه يمكن القول أن بنك السلام لا يتحمل تكاليف كبيرة في نشاطه ، وهو ما يشكل زيادة على ربحية .

ثانيا :مؤشرات كفاية رأس المال

يؤدي رأس المال دورا هاما في تحقيق الأمان للمودعين باعتبار ان الودائع تمثل المصدر الأهم لموارد البنك ، فهو يمثل خط الدفاع الأول في حالة حدوث خسارة

من مؤشرات كفاية رأس المال المستخدمة في هذه الدراسة مايلي :

-**معدل كفاية حقوق الملكية** : حقوق الملكية / إجمالي الأصول

-معدل قدرة البنك على رد الودائع: حقوق الملكية / إجمالي الودائع

-معدل الأصول الخطرة: حقوق الملكية /الأصول (النقدية +أرصدة البنك المركزي +ودائع لدى المؤسسات المالية)

الجدول رقم (04) : مؤشرات كفاية رأس مال لدى المصرف السلام في الفترة 2016-2017

الأرقام بالنسبة المئوية	2016		2017	
	معدل البنك	معدد القطاع	معدل البنك	معدل القطاع
معدل كفاية حقوق الملكية : حقوق الملكية / إجمالي الأصول	28,06	-	18,66	-
-معدل قدرة البنك على رد الودائع :حقوق الملكية /إجمالي الودائع	51,23	-	29,80	-
معدل الأصول الخطرة: حقوق الملكية /(الأصول نقدية – أرصدة لدى البنك المركزي -أرصدة مستحقة لدى البنوك)	43,86	18,86	31,96	19,56
-نسبة هامش الأمان : حقوق الملكية الخزينة + أوراق مالية تجارية ومخصومة +سلفيات وقروض	50,70	-	35,21	-

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف السلام وتقارير بنك الجزائر .

1-معدل كفاية حقوق الملكية :

تستخدم هذه النسبة للدلالة على مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل استثماراته ، كما تفيد في التعرف على درجة كفاية رأس المال في امتصاص الخسائر التي قد تحدث في قيم الأصول دون المساس بأموال المودعين ومن الجدول نلاحظ أن معدلات حقوق الملكية (28.06%-18,66%)لبنك السلام خلال فترة الدراسة تبين أنه لا يعتمد بشكل كبير على أمواله الخاصة في تمويل أصوله

2-معدل القدرة على رد الودائع :

يفيد هذا المعدل في معرفة مدى كفاءة حقوق الملكية في رد الودائع ، أما فيما يتعلق بالبنك محل الدراسة فنجد أن المعدل إنخفض في سنة 2017 إلى 29,80%مقارنة مع سنة 2016 حيث كان51.23%

3-معدل الأصول الخطرة :

يعني هذا المعدل بقياس مقدارها يمكن أن تتحمله الأموال الخاصة من الأصول الخطرة ، أي الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقدية ، كما أن عملية بيعها غالبا ما ترافقها بعض الخسائر

ومن الجدول نجد أن هذا المؤشر قد إنخفض فبعد أن كان بنسبة 43.86% في سنة 2016إنخفض إلى 31.96% في سنة 2017 (يسبب ارتفاع إجمالي استثمارات البنك)

4-نسبة هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار :

تفيد هذه النسبة في التعرف على مدى كفاءة حقوق الملكية في مقابلة الخسائر المتوقعة من استثمارات البنك في كافة الأشكال (أذونات الخزينة ، أوراق مالية ،أوراق تجارية مخصومة ، قروض وسلفيات) وكلما كان هذا المعدل مرتفعا كلما زادت معه قدرة الأموال الخاصة على امتصاص الخسائر و التدهور في قيم الاستثمارات ، أما عن بنك السلام فنجد أنه بعد أن كان 50.70% في سنة 2016 انخفض إلى 35.21% في سنة 2017.

ثالثا : مؤشرات السيولة

تقيس هذه المؤشرات مدى قدرة البنك على مواجهة التزاماته من طلبات المودعين للسحب على الودائع و المؤشرات المستخدمة في دراستنا هي :

المعيار النقدي (نقدية بالخزينة + أرصدة لدى البنك المركزي +المستحق لدى المؤسسات المالية) /إجمالي الودائع .

السيولة القانونية =نقدية بالخزينة +أرصدة لدى البنك المركزي والمؤسسات مالية +استثمارات في قيم منقولة

إجمالي الودائع

الجدول رقم (05) : مؤشرات السيولة : مصرف السلام مقارنة بمؤشرات القطاع المصرفي في الفترة 2016-2017

	2016		2017	
	معدل البنك	معدل القطاع	معدل البنك	معدل القطاع
السيولة القانونية =(الخزينة +أرصدة لدى البنك المركزي والمؤسسات المالية +استثمارات في القيم المنقولة /إجمالي ()	65,82	58,39	66,47	53,86
إجمالي الأصول السائلة /إجمالي الأصول ()	36,05	23,5	41,63	23,74

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف السلام وتقارير بنك الجزائر

مؤشرات السيولة النقدية : تعكس قيم هذا المؤشر من خلال الجدول المستوى الجيد لسيولة بنك السلام ، حيث ارتفع المعدل من 65.82% إلى 66.47% يدل هذا الارتفاع على استعداد البنك لتلبية طلب العملاء للسحب على ودائعهم.

تجدر الإشارة إلى أن المعدلات للسيولة القانونية كبيرة مقارنة بالقطاع وهو مؤشر سلبي غير جيد للبنك فالأصل توظيف الأموال وعدم الاحتفاظ بالسيولة ,

إجمالي الأصول السائلة : يوضح لنا الجدول قيم الأصول السائلة حيث كانت قيمة هذا المعدل في سنة 2016و36.05% ثم ارتفع إلى 41.63%

رابعا :بعض مؤشرات الكفاءة

تهتم هذه المؤشرات بتخفيض حجم المصاريف وترشيد النفقات بهدف زيادة ربحية البنك ، ومن هذه المؤشرات مايلي :

-نسبة كفاءة التشغيل :مجموع المصاريف التشغيلية /مجموع الإيرادات التشغيلية

الجدول (06) : مؤشرات الكفاءة لمصرف السلام في الفترة 2016-2017

الأرقام بالنسب المئوية	2016	2017
	معدل البنك	معدل البنك
-نسبة كفاءة تشغيل =مجموع المصاريف التشغيلية/مجموع الإيرادات التشغيلية	60,37	46,92

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف السلام وتقارير بنك الجزائر.

1/ نسبة كفاءة التشغيل : نلاحظ من الجدول انخفاض كفاءة التشغيل حيث كانت في 2016 60.37 % وفي سنة 2017 انخفضت إلى 46.92 % ، ويفسر ذلك بالمصاريف المنخفضة المرافقة للنشاط الوساطي للبنك .

خامسا : بعض مؤشرات توظيف الأموال

تقييس مؤشرات توظيف الأموال درجة استثمار الموارد المتاحة في الأصول المربحة ، ومن المعايير المختارة ما يلي :

- نسبة الائتمان إلى الودائع : القروض والسلفيات / إجمالي الودائع

الجدول رقم (07) : بعض مؤشرات توظيف موارد مصرف السلام 2017/2016

الأرقام بالنسب المئوية	2016		2017	
	معدل البنك	معدل القطاع	معدل البنك	معدل القطاع
نسبة الائتمان إلى الودائع = القروض والسلفيات / إجمالي الودائع	101.01	87.09	84.62	86.76

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف السلام وتقارير بنك الجزائر .

1/ نسبة الائتمان إلى الودائع : تقيس نسبة الائتمان إلى الودائع القروض والسلفيات إلى إجمالي الودائع ، ومن خلال الجدول نلاحظ أن هناك استثمار جيد للموارد المتاحة من سنة 2016 إلى سنة 2017 حيث أن زيادة إجمالي الودائع أدى إلى انخفاض نسبة الائتمان من 101.01 % في 2016 إلى 84.62 % في 2017 .

خلاصة الفصل الثاني

لقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على واقع الوضعية المالية لبنك السلام الجزائري ، فبدأنا بتقديم تعريف شامل له ، بالإضافة إلى عرض أهدافه ونشاطاته ، ثم عرضنا الميزانية المالية لسنتي 2016 و 2017 ، من خلال تشخيص الوضعية المالية لبنك السلام باستخدام مؤشرات التحليل المالي يمكن القول أن البنك تمكن من تحقيق توازن مالي خلال فترة الدراسة من 2016 إلى 2017 ، وذلك من خلال تحقيق خزينة موجبة ، كما استنتجنا أن البنك قادر على تحقيق الأمان للمودعين وتوظيف الموارد المتاحة في الأصول المربحة ، كما أنه قادر على توليد الأرباح .

خاتمة

خاتمة:

يعتبر التحليل المالي أداة يتم من خلالها تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية وكذلك يفيد في معرفة الجوانب والنقاط التي تستوجب الدراسة و الاهتمام بغية تحسينها والعمل على تطويرها من أجل المحافظة على الوضع الذي يحقق لها الاستمرارية و البقاء في ظل اشتداد المنافسة لأنه من المفترض أن يتم الوضع المالي للمؤسسات المصرفية بالتوازن.

وهذا ما تم التطرق إليه من خلال بحثنا المندرج تحت عنوان أهمية أدوات التحليل المالي في تقييم أداء البنوك" دراسة حالة بنك السلام الجزائري "الذي يعالج الإشكالية الآتية " ما مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم أداء البنوك ".؟.

حيث اعتمدنا في عملنا على القوائم المالية المتمثلة في الميزانيات التي يعتمد عليها المحلل المالي من أجل الانطلاق في عمله للوصول إلى الأهداف المنشودة .

- يعتمد التحليل المالي على القواعد والمبادئ ومؤشرات تجعله من أهم الأدوات التي تمكن المسير من تحليل وتقييم الأداء المالي ؛
- تقيس المؤشرات المالية مدى نجاح المؤسسة وتطورها؛
- يجب الاعتماد على المؤشرات كأداة فعالة في تقييم الأداء؛
- تحليل القوائم المالية تساعد على تقييم أداة المؤسسات باعتبارها القاعدة المعلوماتية بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط القوة والضعف؛

باستعمال أدوات التحليل المالي وجدنا أن:

- المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة (2016-2017)؛
- تحقيق خزينة صافية موجبة ؛
- بينت معدلات السيولة بأن المؤسسة المصرفية لها استقلالية مالية وأنها تعتمد على أموالها لتمويل إستثماراتها وهذا يدل على مدى استجابة المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم الأداء ؛

-نتائج اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى

1. أن التحليل المالي هو الركيزة الأساسية لبقاء البنك وتطوره فعدم الاهتمام باستخدامه في البنوك يؤدي إلى انخفاض فعالية الإدارة في استخدام أصولها الثابتة وهذا ما أثبتته صحة الفرضية .

الفرضية الثانية :

2. إفتراض أن عملية تقييم الأداء المالي تتطلب توفير البيانات و تقارير المالية المستخدمة لحساب التحليل لمراقبة نشاط المؤسسة وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف فهذا ما يثبت صحة الفرضية .

الفرضية الثالثة :

3. المؤسسة تسمح بتمويل جل استثماراتها بمواردها المالية هذا حسب رأس المال العامل إذا كان سالب فالمؤسسة غير قادرة على تمويل كل استثماراتها بمواردها المالية وهنا تعتبر الفرضية خاطئة ، حيث تبين لنا من خلال دراستنا للبنك محل الدراسة أن رأس المال العامل موجب وهذا ما يسمح لها بتمويل كل استثماراتها بمواردها المالية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب :

1- أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبة المالية الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع 2010 عمان.

2- أيمن الشنطي، عامر الأشقر، الإدارة والتحليل المالي، عمان دار البلدية 2008.

3- خالد أمين عبد الله، إدارة المخاطر الإئتمانية، الإطار، القياس، التحليل – ط 1 – دار وائل للنشر والتوزيع، 2016.

4- خلدون إبراهيم الشريفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، سنة 2000.

5- السيد عبد المولي، المالية العامة، الأدوات المالية 1975.

6- عادل أحمد حشيش، مقدمة في الاقتصاد العام، المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.

7- عبد الحليم كواجة ومن معه، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2006.

8- عبد المنعم موزي، المالية العامة والسياسات المالية، الإسكندرية، توزيع المنشأة المعارف.

9- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله فلسطين، 2008 .

10- كامل محمد المغربي، الإدارة أصالة المبادئ ووظائف المنشأة مع حداثة وتحديات القرن 21، ط 2، دار الفكر.

11- محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، ط 1، دار الفكر، 2011 .

12- مفلح عقل، مقدمة في التحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان 2000.

13- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي للدارة المالية، دار المحمدية العامة، الجزائر 1999.

المجلات :

14- زيان على ، تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الإقتصادية ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، العدد الاقتصادي 35(1).

الرسائل الجامعية :

15- أحلام خضراوي ، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية دراسة حالة بنك السلام الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية ، تخصص بنوك ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2016/2015 .

16- باديس بن عيشة، التحليل المالي، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية 1996.

17- شناي عبد الكريم، تكيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009.

18- عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادي (قياس وتقييم) دراسة حالة مؤسسة الكوابل بسكرة ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2002.

19- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012.

مواقع أنترنت :

20- https://www.alsalamalgeria.com

الملاحق

البيانات المالية 2017

الميزانية بالاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2017	2016
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	34 846 456	18 923 368
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 حسابات لدى الهيئات المالية	2.2	848 213	210 776
5 تمويل الزبائن	3.2	45 454 481	29 377 096
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية-أصول	4.2	26 386	12 754
8 الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	61 730	53 056
9 أصول أخرى	6.2	335 675	946 118
10 حسابات التسوية	7.2	262 280	152 581
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	10 000
12 العقارات الموظفة	9.2	576 558	357 065
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	3 315 923	3 000 787
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	35 627	60 318
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		85 775 329	53 103 919

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الخصوم	الإيضاح	2017	2016
1 البنك المركزي			
2 التزامات تجاه الهيئات المالية	12.2	15 996	
3 التزامات تجاه الزبائن	13.2	53 717 182	29 084 236
4 التزامات ممثلة بورقة مالية	14.2	10 925 029	5 427 617
5 الضرائب الجارية– خصوم	15.2	136 039	316 882
6 الضرائب المؤجلة– خصوم			
7 خصوم أخرى	16.2	1 407 383	1 115 344
8 حسابات التسوية	17.2	2 385 541	1 179 441
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	74 375	226 481
10 إعانات التجهيز–إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	551 105	372 485
12 ديون تابعة			
13 رأس المال		10 000 000	10 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطات	20.2	5 381 433	4 301 347
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/–)			
19 نتيجة السنة المالية (+/–)		1 181 246	1 080 086
مجموع الخصوم		85 775 329	53 103 919

أهم مؤشرات النشاط لسنة 2017

◆ صافي الإيرادات التشغيلية بمليون دولار

◆ صافي الإيرادات التشغيلية بمليون دج

◆ النتيجة الصافية بمليون دولار

◆ النتيجة الصافية بمليون دج

أهم مؤشرات النشاط لسنة 2017

◆ اجمالي الأصول بمليون دولار ◆ اجمالي الأصول بمليون دج

◆ حقوق المساهمين بمليون دولار ◆ حقوق المساهمين بمليون دج

أهم مؤشرات النشاط لسنة 2017

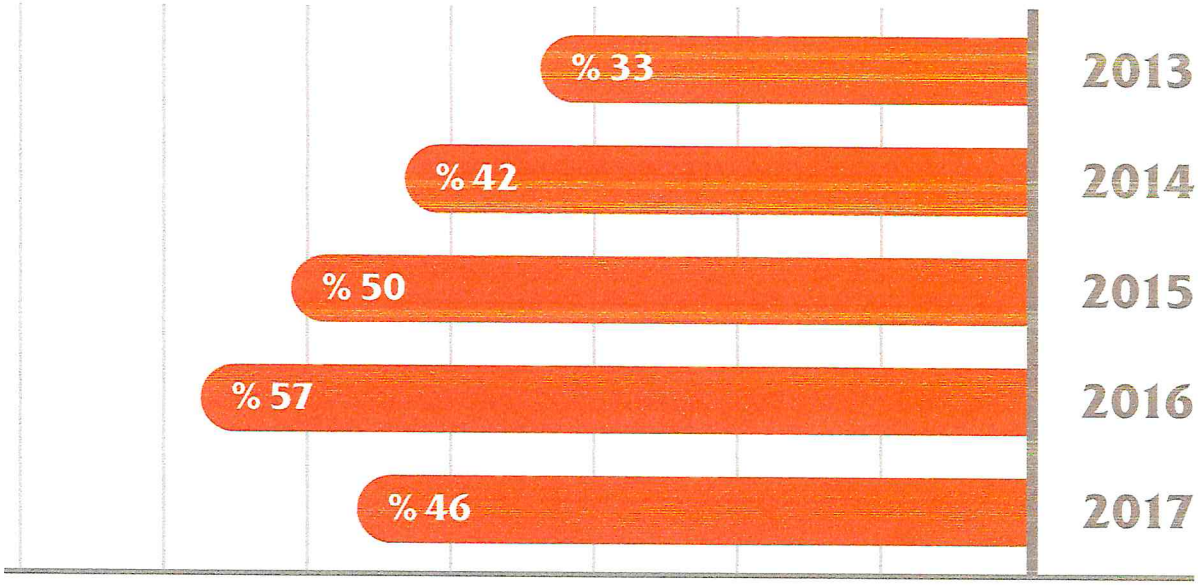

نسبة المصاريف إلى الإيرادات

ملخص الدراسة :

التحليل المالي وسيلة فعالة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المصرفية وكذلك اداة لاتخاذ القرارات وترشيدها في ظل التحديات والتطورات التي تواجهها في كافة المستويات من أجل ضمان استمرارها وبقائها، لذلك أصبحت أدوات التحليل المالي لها أهمية بالغة على مستوى المؤسسات المصرفية فيما يتعلق بتحليل المعلومات على مستوى القوائم المالية من خلال استخدام النسب المالية التي تساعد على اكتشاف مواطن القوة من اجل تعزيزها وتطويرها وكذا مواطن الضعف من أجل إصلاحها وتفاديها والاستفادة منها أيضا ولقد حاولنا من خلال هذه المذكرة تطبيق أدوات التحليل المالي على مستوى مصرف السلام الجزائري من أجل معرفة مدى مساهمتها في تقييم الأداء المالي للبنك قيد الدراسة

الكلمات المفتاحية :لمعلومات المالية ، التحليل المالي ، الأداء المالي ، القوائم المالية .

Study Summary:

Financial analysis is an effective tool in evaluating the financial performance of banking institutions as well as a tool for decision making and rationalization in light of the challenges and developments that it faces at all levels in order to ensure its continuity and survival. Therefore, financial analysis tools are very important at the level of banking institutions in relation to information analysis at the level of financial statements Through the use of financial ratios that help to discover the strengths of the strengthening and development as well as weaknesses for the reform and avoid and benefit from them also We have tried through this note to apply the tools of financial analysis at the level of Algerian peace exchange in order to know the extent of their contribution to the financial performance assessment of the bank under study

Keywords: Financial Information, Financial Analysis, Financial Performance, Financial Statements.